

PROVISIONAL

A/42/PV.15
7 October 1987

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد إنغو
(الكامبيرون)
(نائب الرئيس)
شم : السيد فلورين
(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
(الرئيس)

المناقشة العامة [٩] : (تابع)ألقى كلمة كل من :

السيد سون سان	رئيس وزراء كمبوتشيا
السيد غارسيا رودريغيز	شيلي
الأمير سعود الفيصل	المملكة العربية السعودية
السيد ديزدارفيتش	يوغوسلافيا
السيد تراوري	غينيا
السيد أوباد هيايا	نيجال

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إنغو (الكامبيرون) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد سون سان رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة أولا

الى بيان رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية .

اصطحب السيد سون سان رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية الى قاعة الجمعية

العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتشرف بالترحيب بالسيد سون

سان رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية ، وأدعوه الى إلقاء خطابه .

السيد سون سان (كمبوتشيا الديمقراطية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

اسمحو لي أولا أن أقدم تهانئاً الشخصية الخالصة الى السيد بيتر فلورين رئيس الجمعية بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الجمعية وأن أتمنى له النجاح التام في مهمته .

من دواعي الشرف العظيم لي أن أنقل اليكم اليوم الرسالة التي وجهها صاحب

السمو الملكي سامديك نوردوم سيهانوك ، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية ، الى الدورة

الثانية والأربعين للجمعية العامة . وفيما يلي نص رسالة سمو الملكي :

"من دواعي سروري أن أنقل الى السيد بيتر فلورين ، بالنيابة عن شعب

كمبوتشيا الديمقراطية وحكومته الائتلافية وباسمي الخاص ، تهانينا الخالصة

بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية

والأربعين . إن تجاربه السياسية والدبلوماسية ، وخبرته الشخصية العظيمة خير

ضمان لنجاح أعمالنا .

"واسمحو لي أيضا أن أتوجه بتحية حارة الى سلفكم الموقر السيد

همايون رشيد شودي ، ابن بنغلاديش اليسار الذي أكد لنا ببراعة كفاءاته

(السيد سون سان ،
 كمبودشيا الديمقراطية)

الدبلوماسية البارزة وحكمته وحيدته في ادارة اعمال الدورة الحادية
 والاربعين للجمعية العامة .

"وأخيرا وليس آخرا ، أتوجه بتحية حارة لاميننا العام ، السيد
 خافيير بيريز دي كويبار ، الذي نقدره أسمى التقدير . ويسعدني بصفة خاصة أن
 أبرز هنا أن جهوده المخلصة التي لا تكل تعزز الثقة التي وضعناها فيه
 دائما . إن ايمانه بميثاق الأمم المتحدة ، وتفانيه في الاطلاع بولايتيه
 السامية والمعقدة في آن واحد ، والذي كثيرا ما يقابل بالنكران ، قد أسهما
 كثيرا في تعزيز دور منظماتنا العالمية في صيانة السلم والامن الدوليين .

"ابتليت بلادي كمبوديا ، بأن تكون الفريسة التي يشتهيها من زمن
 طويل جارها الكبير المفتري فييت نام ، الذي يطمع منذ نصف قرن في استيعابها
 في 'اتحاد الهند الصينية' المعروف جيدا للجميع . ولم يحدث في تاريخنا
 الطويل أن تعرض شعب كمبوديا الى مثل هذا الاذلال القاسي والبؤس والمعاناة
 التي شهدنا على أيدي جمهورية فييت نام الاشتراكية منذ ٢٥ كانون الاول/ديسمبر
 ١٩٧٨ ، وهو اليوم الذي غزت فيه فييت نام بلادي .

"وعلى غرار الفرق الالمانية المدرعة التي بعث بها هتلر لما يسمى
 بتحرير تشيكوسلوفاكيا في سنة ١٩٣٨ وبولندا في سنة ١٩٣٩ ، فان الفسرق
 الفيتنامية المدرعة التي أرسلت الى كمبوديا لتحريرها المزعوم ، قامت ،
 بحربها الخاطفة ثم بعد ذلك بعمليات التطهير التي لا عد لها ، بحرق قرى
 بكاملها من على سطح الارض ، ونهبت ودمرت الممتلكات العامة والخاصة
 والمحاصيل والحقوق وحقول الارز وقتلت مئات الالوف من الكمبوديين أو تركتهم
 يموتون جوعا . ورغبة في القضاء على أي نوع من المقاومة ضد التحرير المزعوم
 لم تتردد القوات الفيتنامية في استخدام الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية
 السامة للقضاء على كل الذين لم يتمكنوا من الوصول اليهم بأسلحتهم
 التقليدية . وامعانا في إظهار أنفسهم في صورة ضحايا ونقل مسؤولية جرائمهم

الى آخرين أطلقوا على احتلالهم لكمبوديا اسم 'الدفاع الوطني' ضد حرب 'الغمر معلنة' . وتحت هذا الشعار جندوا بالقوة عشرات الآلاف من الكمبوديين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٤٥ سنة وأرسلوهم الى ميدان القتال ليحاربوا ويموتوا في سبيل حماية الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا . ومنذ عام ١٩٨٤ وتحست شعار 'العمل للدفاع عن الوطن' و 'تطهير الغابات' جندوا أكثر من مليون رجل وامرأة ، من الكبار والصغار على حد سواء ، وأرغموهم على العمل شبه العسكري في ميادين القتال المليئة بالالغام وفي المناطق الجبلية والغابات الموبوءة بالمalaria والأمراض المتوطنة . وقد قتل عشرات الآلاف من هؤلاء المجنديين أو شوهوا مدى الحياة بسبب الالغام ، وأصيب مئات الآلاف غيرهم بالمalaria . وباسم 'الصداقة والتضامن الخاصين بين فيت نام وكمبوتشيا' طرد مئات الآلاف من أبناء القرى بالقوة من ديارهم وصودرت منازلهم وأراضيهم وحقوق الارز المملوكة لهم ثم وزعت بعد ذلك على المستوطنين الفيتناميين الذين يزيدهم عددهم حاليا على ٧٠٠.٠٠٠ شخص أرسلوا بطريقة منظمة للاستيطان في كمبوديا في إطار سياسة استيطان مرسومة بإحكام .

"وفي المناطق المحتلة حاليا والتي تحدث فيها ، وفقا للدعاية الفيتنامية ، نهضة رائعة يتعرض السكان للقمع والاعتقال والسجن والتعذيب والقتل لحجج واهية أو لمجرد الاشتباه فيهم ، وذلك بحضور 'خبراء' فيتناميين ، أو يُرسلون الى معسكرات التقويم السيئة السمعة التي لا يعود منها أحد قط .

"إن نظام بنوم بنه الذي نصبه الفيتناميون ، نظام قائم على الارهاب

والاضطهاد .

(السيد سون سان ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

"وعملية التصفية الجسدية هذه تتم كلها جنبا الى جنب مع محاولة مخطط لها للقضاء على الثقافة الخميرية . إن تاريخ كمبوديا ، وبصورة خاصة تاريخ علاقاتها مع فييت نام ، يعاد كتابته ، بينما تبين الخرائط المدرسية بالفعل أن فييت نام ولاوس وكمبوتشيا كيان جغرافي واحد . والهدف النهائي هو الغتمة الكاملة لكمبوديا جسدا وروحا ، كما حدث في حالة مملكة شامبا الاسلامية التي تلاشت في القرن السابع عشر لتشكل فييت نام الوسطى الحالية ، وفي حالة كمبوديا السفلى - كمبوتشيا كروم - التي ضمت لتشكّل الآن فييت نسام الجنوبية . وللهروب من هذه القوة الغييتنامية الماحقة اضطر ما يقرب من مليون كمبودي الى الذهاب الى المنفى ، أما في داخل البلاد فقد فر الملايين من قراهم وأراضيهم الاصلية التماسا للمأوى في مناطق بعيدة أو في المناطق التي تسيطر عليها القوات التابعة لحركة مقاومتنا الوطنية .

"وبالنسبة للعديد من الناس كان غزو كمبوديا أولا ثم تنوع واتسع مدى الجرائم التي ارتكبتها زعماء هانوي يستدعيان توضيحا تدمي لها القلوب . فهؤلاء الناس لم يفهموا لماذا استطاع نفس هؤلاء الأشخاص ، على مدى ٣٠ عاما من النضال الوطني الحازم ، أن يجعلوا شعبهم وبلدهم رمزا لمقاومة السيطرة الاجنبية والكفاح من أجل الاستقلال الوطني ثم اتضح بين عشية وضحاها أنهم - كما عهدناهم لقرون عديدة - نموذج ممتاز للامبريالية البالية أصبحت استراتيجية توسعية مبدأ ينهض عليه الحكم .

"ومع ذلك فان استمرار احتلال فييت نام لكمبوديا قد مكن أكثر الناس تشككا بل حتى بعض مؤيدي فييت نام من مواجهة الحقائق . وكلما استمر هذا الاحتلال بدت جرائم الغييتناميين في كمبوديا أكثر وضوحا . وعلاوة على ذلك فان القيادة في هانوي برفضهم المتعنت لسحب قواتهم والسماح للشعب الكمبودي بممارسة حقه في تقرير المصير وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، إنما يكشفون عن رغبتهم في انتهاج سياسة اتحاد الهند الصينية بأي ثمن . وعلى

(السيد سون سان ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

الرغم من إنكارهم المتكرر فان تلك السياسة لا تزال موجودة حقا . وبالإضافة الى الوقائع العديدة السابقة والحالية هناك واقعة جديدة تؤيد ما تقدم .
 "فوفقا للتوجيهات التي أذيعت بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ كانت الغاية الرئيسية من الاحتفال بالذكرى السادسة والثلاثين لتأسيس الحزب الشيوعي لنظام بنوم بنه العميل :

'أن يظهر بوضوح أن الحزب الشيوعي لشعب كمبوتشيا له جذوره في الحزب الشيوعي للهند الصينية الذي أسسه الرئيس هوشي منه . وأن جميع الانتصارات التي حققتها الثورة الكمبوتشية كانت دائما مرتبطة بشورة فييت نام ولاوس .'

"وكانت إحدى الافكار الرئيسية التي رددت في هذا الاحتفال :

'إن الرئيس هوشي منه ، مؤسس الحزب الشيوعي للهند الصينية ، يعيش الى الابد في صميم القضية الثورية لبلدنا .'

"وإنني لن أضيف أي تعليق على هذا التباهي الذي يغيث بشرا وحماسا من جانب عملاء بنوم بنه بكونهم رعايا فييت نام ويعملون من أجل القضاء على هوية أمتهم .

"وإذا جاز لنا أن نحكم على الامور من خلال التدفق المستمر لركاب القوارب التعساء ذاتي الصيت ، لالفينا أن النظام الذي فرضه قادة هانوي على الشعب الفيتنامي يمثل واحدة من أسوأ الديكتاتوريات التي عرفها التاريخ منذ الازل . لقد فر حتى الآن أكثر من مليون فيتنامي من الرجال والنساء والاطفال والمسنين من بلدهم الاصلي مفضلين المخاطرة بحياتهم ، عن طريق ركوب مخاطر البحر المهلكة في كثير من الاحيان ، على العيش في ظل نظام قمعي مفروض عليهم . وهناك آلاف آخرون لا يزالون يفعلون ذلك كل شهر . من الذي لا يزال يصدق أن القادة الفيتناميين محسنون وأنهم قد عبأوا جميع موارد بلادهم وأرسلوا مئات الآلاف من الجنود الفيتناميين للقتال والموت من أجل حرية

(السيد سون سان ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

الشعب الكمبودي في حين أنهم غير قادرين على توفير مستوى لائق من المعيشة لشعبهم ؟ إن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لم تصدق قط ذلك ، وهي في كل عام تتخذ بغالبية ساحقة قرارا يؤكد ، في جملة أمور ، أن استمرار الاحتلال غير الشرعي لكمبوتشيا على أيدي قوات أجنبية - أي فييتنامية - يحرم شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه في تقرير المصير ويشكل حاليا الانتهاك الرئيسي لحقوق الإنسان في كمبوتشيا .

"ويؤكد القرار أيضا ، في جملة أمور ، أن استمرار الاحتلال غير الشرعي لكمبوتشيا والتغييرات الديمغرافية في كمبوتشيا التي ترد أنباء عنها تشكل تهديدا لبقاء الشعب الكمبوتشي وتراثه' .

"إن الجرائم الفيتنامية في كمبوتشيا تقف شاهدا على أن الحرب التي يذكيها ويديمها قادة هانوي ليست حرب عدوان عادية كما شهدنا حتى الآن في تاريخ العالم بل إنها حرب إبادة . وبالتالي فإنها تبين أن لنا الحق في النضال ضد عدو حقود غادر لا تضارع صفاقته إلا مهارته في ارتكاب الجرائم البشعة . إنها توضح أن الهدف المقدس لنضالنا ، فضلا عن تحرير أرضنا ، هو بقاء أمتنا وشعبنا والحفاظ على هويتنا الوطنية .

"في عام ١٩٧٩ ، في أعقاب الحرب الفيتنامية الخاطفة ، كانت الحالة في كمبوتشيا قاتمة جدا ، بل كانت بالنسبة لبعض الناس تبعث على اليأس ، والحقيقة أنه كان يبدو من الصعب أن يتصور أن كمبوديا الصغيرة والضعيفة تستطيع أن تقف في وجه فييت نام التي يبلغ عدد سكانها ١٠ أضعاف سكان كمبوتشيا ، والمفتتنة بجيشها القوي - الذي يحتل المرتبة الثالثة بين الجيوش في العالم - والذي استبد به الفرور في أعقاب حرب التحرير الوطني الطويلة التي تكلفت بالنمر ، فضلا عن أن الاتحاد السوفياتي يدعم ويسلح هذا الجيش بقوة . وبالنسبة للزعماء الفيتناميين اعتبرت قضية كمبوديا قد سويت بصورة نهائية بحيث لا يمكن عكس الحالة ؛ وتصوروا أن حلمهم باتحاد الهند

(السيد سون سيان ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

الصينية قد تحقق أخيرا . ومن المعروف جيدا للجميع اليوم أن هذا الحلم البعيد عن الواقع قد تحول حقا الى كابوس .

"إن نطاق الجرائم الفيتنامية وفضاعتها قد عجلت بالمقاومة الوطنية التي تعبر اليوم الشعب بأكمله . وهناك عدد متزايد من الجنود وحراس الدفاع عن النفس والموظفين المدنيين على جميع المستويات في نظام بنوم بنه العميل يدركون المعنى الحقيقي للنظام - الذي يعني بقاء أمتهم وهويتهم الوطنية . إن الهجمات المتوالية الواسعة النطاق التي تشنها قوات المقاومة الوطنية لتشتيت المراكز الادارية على مستوى القرى قد حررت الناس وحررت مساحات واسعة من الاراضي ، ونتيجة لذلك فعلت الكثير لاستنزاف الموارد البشرية والاقتصادية والمادية للعدو . إن الجنود الخمير الذين يرغمهم العدو بالقوة على الانخراط في صفوف الجيش لاستخدامهم كدعامة لنظام بنوم بنه قد أصبحوا قوة هامة تشترك بفعالية معنا في حركة المقاومة الوطنية . إن حيوية الاتحاد الوطني التي لا تقهر في مواجهة الاحتلال الفيتنامي قد أدت الى مآزق عسكري زجت فيه القوات الفيتنامية منذ عدة سنوات بحيث أصبح دورها الرئيسي الآن قاصرا على الدفاع ، وتتمركز في المدن وتتواجد في الخنادق على طول خطوط المواصلات الرئيسية وفي بعض المواقع الاستراتيجية ، معزولة عن بعضها البعض وتخضع لهجمات متكررة من قبل قواتنا . لقد وقعت القوات الفيتنامية في شباك حرب العصابات التي تشنها مقاومتنا الوطنية ، وتحكم تلك الشبكة قبضتها عليها سنة بعد سنة . إن الخريطة السياسية والعسكرية لكمبوديا قد تغيرت تغيرا كبيرا لصالح المقاومة الوطنية .

"ويقر المراقبون الاجانب ذلك .

"إن نظام بنوم بنه باق على قيد الحياة بفضل وجود نحو ١٨٠ ٠٠٠ جندي

ومستشار فييتنامي .

(السيد سون سان ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

"إن النكسات السياسية والعسكرية التي واجهتها فييت نام في كمبوديا قد خلقت مشاكل اجتماعية واقتصادية كبيرة جدا في فييت نام ونجمت عنها صراعات داخلية كبيرة في صفوف الزعماء الفيهيتناميين . إن البلد الذي أعطى قائده ، هوشي منه ، ضمانا بأنه سيكون أفضل بنسبة عشرة أضعاف بعد التحرير يناضل اليوم بمعدل تضخم تبلغ نسبته ٧٠٠ في المائة ويعاني من الركود في الإنتاج وفيه ملايين الناس العاطلين عن العمل ويعاني السكان فيه من النقص في الأغذية ، وأصبح الفساد متفشيا داخل الحزب والحكومة وفي الجيش . وعوضا عن اللجنة الموعودة فتح القادة في هانوي معسكرات التقويم للسجناء السياسيين وتسببوا في وجود أكثر من مليون شخص من ركاب القوارب الذين يفضلون قسوة المنفى . لقد حولوا فييت نام الى بلد من أفقر البلدان في العالم ، ويعود الفضل في بقائه على قيد الحياة الى مساعدة الاتحاد السوفياتي . وإن سخريرات الاقدار قد أدت بفيت نام ، بعد كفاح طويل من أجل الاستقلال ، الى أن تصبح معتمدة أكثر فأكثر على الاتحاد السوفياتي وقد تنازلت فييت نام له عن القواعد العسكرية الاستراتيجية في كام ران ودانانغ ، مقابل حصولها على التأييد في سياستها التوسعية .

(السيد سون سان ،
كمبوتيشا الديمقراطية)

"وفضلا عن ذلك فان الخوف من كمبوديا أصبح الشعور السائد بين كل الطبقات الاجتماعية ، كما قال جان - كلود بومونتي في مقاله بعنوان "فيست نام : الاملاح أو الغرق" نشرته صحيفة "الو موند" يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧ .

"إن الشقاق الداخلي بين القادة الفيتناميين في سباقهم لشغل المقاعد الخالية في السلطة ليس سرا على أحد . فبعد مؤتمر الحزب ظللنا مدة ستة أشهر لا نعرف من الذي سيغفل هذه المقاعد . وقد صرح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد نغوين كو تاش ، وهو نفسه أحد المرشحين لمنصب رئيس الوزراء ، لوكالة الانباء الفرنسية في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧ :

"إن انتخاب رئيس الوزراء الجديد ورئيس مجلس الدولة قد أشار الكثير من النقاش بسبب اختلاف الآراء حول اختيار المرشحين" .

"إن قادة هانوي الجدد يتكلمون عن اصلاحات من أجل تخفيف المعاناة التي نزلت على نحو قاسٍ ببلدهم وشعبهم لكنهم ما زالوا يصرون على تعنتهم فيما يتعلق بمغامرتهم التوسعية في كمبوديا ، وهي السبب الرئيسي لتلك المعاناة . ويتفق الجميع على أنهم إذا لم يضعوا حدا لاعتداءاتهم على كمبوديا واحتلالهم إياها ويسحبوا جميع قواتهم فلن يكون بمقدورهم أبدا حل مشاكلهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمضي في تنمية بلدهم . فالتنمية تتطلب تعبئة جميع الموارد البشرية والمادية في البلاد وتهيئة مناخ الثقة الضروري للتعاون الدولي .

"ولكن بدلا من الاستماع الى صوت العقل لصالح فييت نام وشعبها وصالح السلم والامن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، يواصل القادة الفيتناميون بنشاط دورهم في الساحة الدولية لكي يحققوا عن طريق الخدع والحيل ما لم يستطيعوا تحقيقه بالقوة العسكرية . ولتحقيق ذلك الهدف غير المعلن فانهم يحاولون جاهدين اخفاء السبب الجذري لمشكلة كمبوديا - وهو غزوهم واحتلالهم للبلد - من أجل تفتيت الحكومة الائتلافية لكمبوتيشا الديمقراطية وتحطيم

(السيد سون سان ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

وحدثنا الوطنية والحيلولة دون المصالحة الوطنية . كما يحاولون جاهدين إشارة البلبلة لدى أصدقائنا في العالم وإضعاف الدعم الدولي لكفاحنا إن لم يكن القضاء عليه .

"والواقع أن القادة الغيبتناميين ، باقتراحهم إجراء مفاوضات بشأن مشكلة السلم والامن في جنوب شرقي آسيا بين فييت نام وبلدان الهند الصينية من ناحية وبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) من ناحية أخرى ، يحاولون انكار وجود مشكلة كمبوديا وبالتالي ادامة احتلالهم للبلد .

"وهم باقتراحهم إجراء مفاوضات بين حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية أو بعض عناصر تلك الحكومة والنظام العميل في بنوم بنه أو بعض قادة ذلك النظام ، يحاولون تحويل مشكلة كمبوتشيا الى مشكلة داخلية أي مشكلة حرب أهلية ومن ثم ايجاد اعتراف فعلي بالنظام الذي أقاموه في بنوم بنه . كما أن من شأن هذه المفاوضات أن تبطل مفعول القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة لثمانى سنوات على التوالي وإعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ومقترحنا من أجل السلم المؤلف من ثمانى نقاط . ومن شأنها أيضا التنكر للتأييد النبيل القيم الذي منحتة ١١٥ دولة عضواً في الامم المتحدة لقضية شعب كمبوتشيا العادلة وحكومته الائتلافية . ولو نجحت فييت نام في هذه المناورة ، فسيتمكنها بذلك أن تخلص نفسها من الادانة العالمية والعزلة الدولية وتجعل المجتمع الدولي يقبل ، بحكم القانون إن لم يكن بحكم الواقع ، الأمر الواقع الذي تريد أن تمليه في كمبوديا وأقصم اتحاد الهند الصينية .

"ولكي يتحقق حل سياسي لمشكلة كمبوديا من الضروري لقادة هانوي أن يقبلوا بإخلاء حقائق الأمور . فلا يمكنهم بأي حال التهرب من الحقيقة المعروفة تماما ومفادها أن مشكلة كمبوديا ليست مشكلة حرب داخلية بل - على النقيض من ذلك - نتيجة غزو واحتلال كمبوتشيا ، الدولة المستقلة ذات السيادة العضو في

(السيد سون سان ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

الأمم المتحدة ، من جانب جمهورية فييت نام الاشتراكية الأمر الذي يعد انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز والقانون الدولي . واستمرار ذلك الغزو والاحتلال يشكل التهديد الرئيسي للسلام والأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا والبلدان الآسيوية المطلة على المحيط الهادئ .

"إن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بكمبوتشيا وإعلان المؤتمر الدولي الخاص بكمبوتشيا الصادر في عام ١٩٨١ قد أوردت كل العناصر ووضعت إطار الحل الشامل العادل والدائم . وفي يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ تقدمت نيابة عن شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية في كمبوتشيا الديمقراطية بمقترح مكون من ثماني نقاط من أجل إيجاد تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا بما يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة مع الاعلان . ولقد تكلمت عن هذا الاقتراح النبيل هنا في العام الماضي وأؤكد الآن أنه من أجل التوصل الى حل سياسي لا بد لهؤلاء الذين يقاتلون في ميدان المعركة أن ينتقلوا الى مائدة المفاوضات . ولا يمكن أن يكون هناك حل سياسي ما دام قادة هانوي يرفضون التفاوض مع ممثلي هؤلاء الذين يقاتلونهم . ومقترحاتهم من أجل المفاوضات ليست إلا حيلة وأساليب تظليلية لتمكينهم من البقاء في كمبوديا الى مالا نهاية . وكدليل على حسن نيتنا ورغبتنا في التوصل بسرعة الى حل سياسي تقدمنا ، حتى قبل بدء المفاوضات ، بكل التنازلات الضرورية التي تسمح لخصومنا بالانسحاب دون إراقة ماء الوجه لمصلحة الجميع : مصلحتنا ومصلحتهم ومصلحة المنطقة والعالم .

"فأولا ، نقترح أن تسحب فييت نام قواتها على مرحلتين في غضون إطار زمني محدد وتحت رقابة الأمم المتحدة . وثانيا ، نقترح ، حتى قبل انسحاب القوات الفيتنامية بالكامل أن يشارك أولئك الذين اقامتهم فييت نام في بنوم بنه في حكومتنا الائتلافية التي ستصبح عندئذ حكومة الائتلاف الرباعي في كمبوتشيا ، وبذلك نحقق المصالحة الوطنية ونسمح لجميع العناصر المكونة للحكومة بأن تتمتع بنفس الحقوق كقوى سياسية . وثالثا ، نعرض على فييت نام ،

(السيد مسون مسان ،
كمبوتيشا الديمقراطية)

التي تدعي أنها مهددة من قبل كمبوديا الصغيرة الضعيفة ، أن تكون كمبوديا دولة مستقلة موحدة مسالمة محايدة غير منحازة ليس بها قواعد أجنبية ، بضمانات الأمم المتحدة ووجودها . ورابعا ، نعرض على فييت نام أيضا إقامة علاقات فيما بين بلدينا في جميع المجالات بما في ذلك توقيع معاهدة لعدم الاعتداء والتعايش السلمي .

"فماذا نستطيع أن نعرضه بخلاف الاستسلام ؟ إن هذا في الحقيقة هو ما يريد زعماء هانوي تحقيقه عن طريق استمرارهم في رفض مقترحاتنا ، وعن طريق مطالبتنا بأن نلقي السلاح ونوافق على تفتيت حكومتنا الائتلافية بطرد أحد مكوناتها الثلاثة ؛ أو أولئك الذين لا يروقون لفييت نام . إننا يجب أن نذكر قادة هانوي بالنقاط التالية : أولا ، ليس في العلاقات الدولية أي قانون يسمح لهم بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى أو بإملاء قوانينهم عليها ؛ ثانيا ، لا يمكن أن يمارس الشعب الكمبودي حقه في تقرير المصير والمصالحة الوطنية ما دامت القوات الفيتنامية موجودة ؛ ثالثا ، ليست المصالحة الوطنية عملية قاصرة على فئة خاصة بل إنها تمتد لتشمل جميع مواطني البلد ؛ ورابعا ، إن الدفاع عن الاستقلال الوطني والحرية والشفرة والكرامة الوطنية حق مقدس وواجب وطني لجميع الكمبوديين ، كما كان الحال بالنسبة للشعب الفيتنامي في كفاحه قبل عام ١٩٧٥ وبالنسبة لجميع شعوب العالم في كفاحها ضد دعاة الحروب أثناء الحربين العالميتين .

"وما دامت فييت نام ترفض سحب جميع قواتها من كمبوديا ، فليس أمام الشعب الكمبودي وحكومته الائتلافية من خيار إلا مواصلة كفاحها بحزم ودعوة جميع البلدان المحبة للسلم والعدالة الى مواصلة تأييد هذا الكفاح وممارسة ضغطها على فييت نام . وإذا حدثنا عن هذا الطريق أو إذا افتقرنا الى العزم فاننا سوف نفقد الى الأبد وطننا وحریتنا وهويتنا الوطنية .

(السيد سون سان ،
كمبوتيشا الديمقراطية)

"ويتعين على قادة هانوي أن يقرروا ما اذا كانوا سيستمرون في احتلال كمبوديا ، في إطار سيادة اتحاد الهند الصينية التي يتبنونها ووفقا لاستراتيجيتهم القائمة على التوسع الاقليمي ويظلون على عداوتهم حيال بلدان المنطقة والعالم ، أم يوافقون على الاستماع الى نداءات المجتمع الدولي المتكررة التي تحثهم على سحب جميع قواتهم من كمبوديا والتخلي عن سياستهم التوسعية وإعادة إقامة العلاقات الطيبة مع جميع بلدان المنطقة والانضمام مرة أخرى الى أسرة الدول .

(السيد سون سيان ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

"ويتحمل الاتحاد السوفياتي مسؤولية جسيمة في هذا الاختيار الفيتنامي . بل إن الاتحاد السوفياتي هو الذي يقدم الامكانيات المالية والاقتصادية والعسكرية الضخمة التي لا تنضب فيما يبدو ، والتي لا يمكن لفييت نام بدونها أن تمارس سياسة "اتحاد الهند الصينية" والتوسع الاقليمي . وبصفة خاصة ، لم يكن بوسع فييت نام أن تغزو أو أن تحتل كمبوديا حتى الآن دون الامدادات السوفياتية . ولا يمكن أن ننكر أن وقف المعونة السوفياتية سوف يجبر فييت نام بسرعة على الانسحاب من كمبوديا ، لأنه حتى مع تلك المعونة فإن فييت نام تعاني منذ تسع سنوات من صعوبات متنامية لا يمكن التخلص منها فسي كمبوديا وفي فييت نام نفسها وعلى المسرح الدولي . وللأسف الشديد ، لا يزال الاتحاد السوفياتي يؤيد فييت نام في سياستها العدوانية والتوسعية بل إنه يهب لانقاذ فييت نام لمساعدتها على مواصلة احتلالها لكمبوديا . ولم تكن زيارة وزير الخارجية السوفياتي لجنوب شرقي آسيا مقصودا بها السعي من أجل ايجاد حل سياسي لمشكلة كمبوتشيا ، بل إستكمال المناورات من أجل إشاعة الانقسام في حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية ولتخفيف الضغط الدولي على فييت نام . وطالما يواصل الاتحاد السوفياتي مساعدته لفييت نام لمواصلة احتلالها لكمبوديا ، فإنه لن يقنع أحدا - ولا شعوب جنوب شرقي آسيا على وجه الخصوص - ب "انفتاحه" ولا من باب أولى بنواياه السلمية ورغبته في إقامة علاقات ودية مع جميع بلدان المنطقة .

"واقترحنا السلمي المؤلف من ثماني نقاط ينهض دليلا على عزمنا الصادق على وضع نهاية عاجلة بقدر الامكان للحرب التي تدمر كمبوديا وفييت نام كما يدل على الاهمية التي نوليها للمصالح الاساسية والطويلة المدى لبلدنا ، اللذين سيعيشان حتما جنبا الى جنب الى الابد . ونحن نرى أنه قد آن الاوان لنجلس الى طاولة المفاوضات بغية العمل سويا على إيجاد حل للمشكلات العاجلة والطويلة الامد بين شعبنا وأمتنا ، تاركين وراء ظهورنا الماضي

(السيد سون سان ،
كمبوتشيا الديمقراطية)

الذي فرّق بيننا الى حد كبير . ونعلن هنا مرة أخرى أن حكومة كمبوتشيا الديمقراطية الائتلافية مستعدة لان تبدأ في أي وقت إجراء مفاوضات مع جمهورية فيت نام الاشتراكية لإنهاء الحرب في كمبوتشيا ، وإعادة بناء علاقات طبيعية بين دولتنا تقوم على مبادئ التعايش السلمي لمصالح بلدينا وشعبنا ، ولصالح السلم والامن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادئ والعالم بأسره . وعلى فييت نام والاتحاد السوفياتي وحدهما يتوقف أمر وضع حد للحرب في كمبوتشيا وللتوتر في جنوب شرقي آسيا .

"إن السلام والتعاون لا يقومان على الكلمات والخداع ، ولكن على الاعمال والاخلاص . وفييت نام والاتحاد السوفياتي في مركز يمكنهما من أن يفهما أنه ليست هناك ملطة ، مهما كانت مدعمة بقوات أجنبية ، يمكنها أن تقاوم الى الابد كفاح شعب موحد ضدها ، شعب عقد العزم على أن يحرر نفسه ، ولا سيما إذا كان هذا الكفاح يحظى بدعم قوي من جانب المجتمع الدولي . ويقدم التاريخ أمثلة كثيرة وكافية تبين أنه من المستحيل خنق حرية أي شعب من الشعوب لوقت طويل .

"تعقد هذه الدورة الثانية والأربعون للجمعية العامة في ظل مناخ دولي لا يزال متوترا ، ولم يتخذ فيه حتى الآن ، رغم اتفاق مبدئي وبعض المؤشرات المشجعة ، أي إجراء يهدف الى التوصل الى خفض متوازن يمكن التحقق منه للأسلحة النووية ، ويمعد فيه سباق الاسلحة التقليدية وبرامج تحديث الاسلحة ، ولا تزال تتفاقم فيه الصراعات الاقليمية والمحلية المسلحة وتستفحل فيه باستمرار مشكلات التخلف والمديونية الخارجية ونقص الغذاء في بلدان العالم الثالث .

"وقد أكد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية على علاقة ارتباط الامن بنزع السلاح والتنمية الى درجة أنه من المؤكد أن تهديد السلم والامن ليس تهديدا عسكريا فقط ، ولكنه تهديد اقتصادي واجتماعي

(السيد سون سان ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

أيضا ، وأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية دون سلم . والتوازن اللازم لهذه العلاقة هو الذي سوف يحدد استقرار العلاقات الدولية والتحسين المستمر في ظروفنا الانسانية وفي السلم في عالمنا المعاصر ، حيث تزيد الاكتشافات العلمية والتكنولوجية التي لا حد لها من التكافل وتجعل التعاون الدولي ضرورة حيوية بالنسبة للجميع . "إن الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) التي اختتمت بنجاح باعتماد الوثيقة الختامية ، قد أكدت مرة أخرى على هذا التكافل وعلى ضرورة إيجاد حل منصف لمشكلة المديونية التي تعاني منها البلدان النامية ، ومشكلة إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية بغية تحقيق نمو اقتصادي مستمر وسليم ومتوازن تستفيد منه البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء .

"إلا أن هذه الجهود التي ينبغي أن يبذلها المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومن أجل جعل الحياة على هذا الكوكب أكثر استقرارا ووثاما ، تُعَوَّق بسبب الانتهاك المتكرر والمستمر للمبادئ الاساسية لميثاق الأمم المتحدة ، التي أعلنت رسميا وارتضاها الجميع . وهذا الانتهاك هو السبب الرئيسي لخرق السلم في أجزاء عديدة من العالم ، وهو يخلق بمسؤ التوتر والحروب ويعمل على استمرارها ، وهي التي تنزل القتل والمعاناة والخراب بالضحايا والمظللين والمعتدين على حد سواء .

"وفي الجنوب الافريقي ، طالما أن نظام بريتوريا لا يرغب على التخلي عن سياسة الفصل العنصري التي يتبعها وإنهاء احتلاله غير المشروع لناميبيا ، سوف يتفاقم التوتر وسوف تظل دول خط المواجهة ضحايا لاعمال العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار التي يتركبها النظام العنصري . ومع ذلك تدل الاحداث الدموية التي تزداد كثافة باستمرار نتيجة لعناد هذا النظام غير الانساني وغير الاخلاقي ، على التمساعد الذي لا يقاوم لكفاح سكان جنوب افريقيا السود

(السيد سون سان ،
 كمبوتشيا الديمقراطية)

تحت قيادة المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوندويين الافريقيين لآزانيا والحركات والمنظمات السياسية الاخرى . وهي تدل كذلك على التطور المواتي لكفاح الشعب الناميبي تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواجو) . وهي تدل أكثر من أي وقت مضى على أن تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هو وحده الذي سيفضي الى تسوية سلمية ودائمة لمشكلة إنهاء الاستعمار في ناميبيا وأن فرض جزاءات إلزامية شاملة على نظام بريتوريا العنصري ، تتبعها خطة لمساعدة دول خط المواجهة ، سوف يحقق القضاء السريع على الفصل العنصري ويعجل باقامة حكومة ديمقراطية غير عرقية حقا في جنوب افريقيا ، الأمر الذي سوف يؤدي الى استعادة السلم والامن والاستقرار في المنطقة .

"وفي تشاد ، إذ نرحب بالنجاح الأخير الذي أحرزه شعب تشاد الشقيق وحكومته ، نود أن نؤكد لهما تأييدنا الأخوي المستمر لهما في نضالهما النبيل والعاقل من أجل المصالحة الوطنية واستعادة وحدتهما الاقليمية .

"وفي الشرق الاوسط ، تعوّق الجهود الرامية الى جمع الاطراف المعنية على طاولة المفاوضات بسبب الشكوك المتبادلة ، وإنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وعدم تطبيق مبدأ عدم جواز حيازة الاراضي الأجنبية بالقوة ، والعزوف عن التسليم بحق جميع دول المنطقة في التعايش في سلم وامن . ولا نزال نؤيد ونشجع الجهود التي تبذلها البلدان العربية والشعب الفلسطيني لايجاد حل سياسي عادل ودائم لمشكلة فلسطين والشرق الاوسط . ونعتقد أن إطارا مناسباً للمفاوضات يمكن أن يتمثل في مؤتمر دولي يعقد تحت رعاية الامم المتحدة بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

"إن الحرب المفجعة والمدمرة التي تدور بين ايران والعراق لا تزال تتعاقد وتسبب أعظم قدر من القلق للمجتمع الدولي بسبب إمكانية امتدادها الى

دول أخرى في الخليج الفارسي ، وهو أمر يشير الجزع . وكلما استمر هذا الصراع المؤلم ، زاد اقتناع الجميع بأن التسوية السلمية وحدها هي التي يمكن أن تنهيه . ونأمل من كل قلوبنا أن تؤدي جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة ، استنادا إلى قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، إلى تحقيق مثل هذه التسوية .

"إن الغرضي والتمزقات الداخلية التي يشهدها لبنان ، والتي تستمر منذ أكثر من عشر سنوات ، مصدر حزن لنا جميعا . وإننا نرغب باخلاص في أن يستعيد ذلك البلد تلاحمه ووحدته الوطنية ، متحررا من أية قوات أجنبية .

"وفي أمريكا الوسطى ، تستحق مبادرات مجموعة كونتادورا ، بمساعدة فريق الدعم ، تأييد وتشجيع الجميع . وهي لا تزال الهيئة الإقليمية الوحيدة التي تؤيد الحل السلمي القائم على احترام السيادة الوطنية والوحدة الإقليمية لجميع دول المنطقة . وإن جهودها المشاهرة قد مكنت مبادرات السلم التي تقدم بها الرئيس آرياس رئيس كوستاريكا من أن تتحوّل إلى اتفاق غواتيمالا الذي يشهد على الرغبة المشتركة في استعادة السلم في المنطقة بالوسائل السلمية والديمقراطية .

وفي آسيا ، لم تتحقق رغبة جميع أفراد الشعب الكوري الجماعية والمقدسة في إعادة توحيد وطنه ، على الرغم من الجهود المشكورة التي بذلها المارشال كيم ايـل سونغ ، رئيس جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، ليوسع الى أقصى حد ممكن عملية توحيد كوريا سلميا وعلى نحو مستقل . ومن الضروري لكلا الطرفين - جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا - أن يلتقيا لبناء تفاهم وثقة متبادلين يمكن أن يمهدا الطريق أمام عملية توحيد الأمة الكورية سلميا وعلى نحو مستقل . وإننا نرى أن الاقتراح الحكيم الذي تقدم به الرئيس كيم لتنظيم محادثات سياسية وعسكرية على مستوى عال بين الطرفين اقتراح منطقي . ونأمل أن تُجرى هذه المحادثات في أسرع وقت ممكن من أجل مصلحة الأمة الكورية والشعب الكوري .

وفي أفغانستان بعد حوالي ثماني سنوات من حرب التدمير والابادة ، فإن الاتحاد السوفياتي متورط أكثر من أي وقت مضى وأدرك على حسابه عدم جدوى الطموح الذي فـات أوانه . وقد آن الاوان لكي يدرك أن الحل الشامل والعاـدل والـدائم للمشكلة لا يكمن في أعمال القتل والتدمير التي يرتكبها في أفغانستان ، ولا في أعمال الخداع والمناورات التي يقوم بها ، كما أنه لا يكمن قطعا في عمليات قصف باكستان والضغط التي يمارسها عليها ، وإنما يكمن في اطار قرارات الامم المتحدة ذات الصلة التي تدعو الى الانسحاب الفوري والكامل لقواته من أفغانستان ، ليتسنى لشعب أفغانستان أن يمارس بحرية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وكلما سارع في التوصل الى هذه النتيجة التي لا مفر منها ، سارع في استعادة سمعته كدولة عظمى واستعادة مصداقية أقواله . ونود أن نكرر الاعراب عن تأييدنا لباكستان وأن نشيد بها ، حكومة وشعبا ، على تعاطفها مع اللاجئين الافغان وعلى موقفها الثابت في عدم الازعان لأي تهديد .

وأخيرا وليس آخرا ، نود أن نؤكد ثانية لجيراننا في الشمال ، اخواننا وجيراننا في لاوس ، على تأييدنا الذي لا يتزعزع لكفاحهم العادل والبطولي لتحرير أنفسهم من نفس النير الغييتنامي المفروض عليهم ، كما نعيد التأكيد على تضامننا الاخوي معهم .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ، أود أن أشكر رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية على البيان الهام الذي القاه الآن .

اصطحب السيد سون سان ، رئيس وزراء كمبوتشيا الديمقراطية ، الى خارج قاعة الجمعية .

السيد غارسيا رودريغيز (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن أنقل الى السفير فلورين ، ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، تحياتنا وأن أعرب له عن أملنا في أن تكون فترة رئاسته للجمعية العامة مفيدة وايجابية لعمل منظمنا .

وبالنيابة عن بلدي ، أود أن أعرب للأمين العام عن تقديرنا الكبير لعمله وتفانيه الدائم خدمة لقضية السلم . إن عمله مدعاة فخر لأمريكا اللاتينية بأسرها . إن فن الحكم مهمة صعبة باستمرار ، ولكنها شاقة على نحو خاص في عصرنا الراهن . ففي العصور الماضية ، كانت مهمة ادارة دفة الحكم لضمان رفاه المجتمعات ، التي تفتقر الى وسائل الاتصال السريعة وتعتمد الى حد بعيد على مواردها الخاصة دون توافر أساس كاف للمقارنة ، مهمة عظيمة الشأن حتى في ذلك الوقت ويمكن أن تشير السخط والانتقاد .

وقد أوجدت خطوات التقدم الحضاري ، والتغيرات التي حدثت بفضل العلم والتكنولوجيا ، وتعارض معدلات التغير . وأنماط الحياة ، والدعاية للسلع والخدمات التي تجعلها تبدو سهلة المنال ، مقرونة بتطور شبكات الاتصالات العالمية ، اتجاها نحو تشويه تقديرنا ، الى حد ما ، لحقائق شعوبنا الفردية والمجتمعية . وقد زادت وعززت أن هذه الشعوب تتطلع أكثر فأكثر الى التقدم السريع والرفاهية العاجلة التي ، وإن كانت متاحة الآن لقلّة من الناس فقط ، تحفز كل الناس للمطالبة بتحقيق طموحاتهم في اللحظة التي يريدونها .

إن هذه الثورة في التوقعات ، كما سميت بحق ، مقرونة بأزمة في القيم الخلقية ، زادت على أعباء الحكومات المتمثلة في تلبية الاحتياجات الراهنة

لشعوبها ، التزاما لا مفر منه هو أن ترسم - في حدود امكانيات البلد - الطريق والبرامج والمشاريع التي قد تمكن تلك الشعوب من الاقتراب من درجة الرفاهية التي تتمتع بها معظم المراكز المتقدمة في العالم .

إن مسؤوليات الحكم اليوم تنطوي على الحاجة للنهوض بالتنمية في اطار تنافسي دولي . وهذا يتطلب مواءمة سياسات وأهداف المجتمعات الأكثر تقدما مع الحقائق الملموسة والقدرات الفعالة للامة التي يجري حكمها .

إن هذه العلاقة المتشابكة تشابكا وثيقا ، التي تتسم بها اليوم حياة الأمم ، تتطلب ، بالحاح أكثر من أي وقت مضى ، أن نصبح قادرين على تنظيم وجودنا مع غيرنا على هذا الكوكب ، مع ايلاء الاهتمام والاحترام الواجبين للاختلافات بيننا في الموقع الجغرافي والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفوارق التقنية والتاريخية والثقافية . وتتطلب منا أيضا أن نتبنى روح وحدة حقيقية تيسر احراز تقدم ملموس ، تسود المساواة من خلاله علاقاتنا الحاضرة والمستقبلية .

لقد انشئت هذه المنظمة ، التي تجمعنا سويا ، لتكون أداة لتحقيق ذلك الهدف السامي . وكان انشاؤها ووجودها تلبية لافضل طموح بناء من طموحات الأمم ، كما أن مبادئها تتمشى تماما مع القيم الاخلاقية المشتركة التي يجب أن تحكم العلاقات بين الشعوب والدول .

إن تعقد العلاقات في عالم عرضة للاضطراب وتتنازعه مصالح وايديولوجيات متناحرة ، يعني أن تحقيق هذه الاهداف ، على الرغم من سموها ، في الوقت المحدد وعلى نحو فعال أمر صعب . وكلما كانت طموحاتنا أكبر وأعز الى نفوسنا ، زادت رغبتنا في تحقيقها بسرعة ، ونزعنا الى الشعور بخيبة الامل بسبب بطء التقدم في تحقيق تلك الاهداف .

إن رد الفعل ، الذي يمكن فهم دوافعه ، لا ينبغي له أن يضعف من قوة عزيمتنا . ولا يجوز أن توقف الصعاب تقدم هذه العملية المتكاملة . فاذا نشأت صعوبات ، فانه ينبغي أن توفر مزيدا من القوة الدافعة لتصميمنا على تحقيق اهدافنا .

لقد أصر الكثيرون على القول بأن جهود الأمم المتحدة فشلت في أن تؤدي السى تحقيق الاهداف السامية التي ترسخت . وليس من العسير بالتاكيد ، كما حدث في مناسبات أخرى في هذا المحفل ، أن نشير الى الاحباط الذي شعر به المجتمع الدولي ازاء فشل المداولات التي زادت فيه على نحو متكرر في التوصل الى نتائج مثمرة .

إن الساحة العالمية لاتزال مسرحا للحروب والعنف والتمييز والحرمان من الحقوق الاجتماعية الاساسية وحتى ضروب الاعتداءات على حياة الفرد والمجتمع وامتهان الضعيف وابداء اللامبالاة ازاء من لا حول لهم والهزائم والافتراءات التي تعكر الصفو . ومما لا ريب فيه أن العناصر التي يمكن أن تشير فيها مشاعر الاحباط أو العجز ليست بالقليلة .

بيد أنه في نفس الوقت لو أننا نظرنا في الجهود المتنوعة المتواصلة لحسل الصراعات وتجنب المشاكل التي يمكن أن يستعص حلها والفوائد المحرزة في الميادين التقنية المختلفة والاتفاقات المعنية باستخدام الموارد وكوننا نستطيع أن نلتقي لنعالج بطريقة متحضرة القلق الذي يعتري عالم اليوم والغد الغامض ، فلا مبرر لاصدار حكم سلبي .

إننا نبني التفاهم الدولي وهذا في حد ذاته أمر عسير بسبب التعقد المتزايد للحالة . وربما لا نحققه سريعا ، ولكن اصرارنا المسؤول على دعم المحاولة يوما بعد آخر له بالتاكيد ما يبرره . وبذلك سنتمكن من مواجهة المستقبل بابداع وبجهد مشترك ومن ثم سوف يمكننا أن نواجه الاجيال التي ستأتي بعدنا بالاحساس بالمسؤولية الذي يحق لهم أن يطالبوننا به . يجب أن نترك لهم تراشا من السلم والتفاهم والتقدم وليس مجرد مشاكل لم نستطع أو لم نقرر حسمها .

ونحن نعلم أن العالم لم يستنفد بعد طاقاته على تحقيق الرفاه . ونعلم أننا وضعنا صكوكا تمكنا من العمل سويا . فيجب أن نتابع باخلاص التدابير التي بدأها بالفعل من سبقونا . فلنستخدم هذه الصكوك ولنحسنها من أجل خير الانسانية وخير شعوبنا . إننا لن نسمح للمشاكل المؤقتة أو الازمات مهما كانت خطورتها أن تلهينا عن هذا الهدف المستمر البالغ الأهمية .

وإذا تمسكنا باصرار بهذا العزم فسنعرف كيف نجد الوسائل لاصلاح المجتمع العالمي بحيث نبث فيه احساسا بالتضامن بالروح التي حثنا مرارا قداسة البابا يوحنا بولس الثاني على التحلي بها . يجب أن نمنح القوة والنشاط للمبادئ التي يجب أن تسيطر علاقاتنا على هديها ، بالسعي من أجل الحلول السلمية للخلافات فيما يتعلق بحقوق الشعوب في تقرير المصير ورفض التدخل في الشؤون الوطنية للدول ذات السيادة واحترام المعاهدات الدولية والسعي من أجل نظام دولي يفيده الجميع ويؤكد السلم الدائم والتقدم .

وانطلاقا من هذه القناعات رحب بلدي بارتياح خاص بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اتخذته مجلس الأمن باجماع الآراء في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ فيما يتعلق بالحرب العراقية الايرانية . ويرمي ذلك القرار الى اعادة الوئام الى المنطقة ووضع حد لمواجهة جلبت المعاناة لاشنين من البلدان النامية هما في حاجة للسلم . ونحن نتابع الآن بقلق خاص التطورات التي تقع في تلك المنطقة .

وبالمثل ، نتابع الجهود التي تجرى لتحقيق نزع السلاح وازالة خطر نشوب مواجهة نووية . ويحدونا الامل في أن تسمح العلاقات التي تحسنت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالتوصل الى اتفاق متوازن وعادل يزيل عامل القلق المذكور لسدى البشرية .

وعلى نحو مشابه نرحب بالاتفاقات الواعدة التي وُقعت في أمريكا الوسطى ونأمل أن تؤدي الى تحقيق الطموحات التي تستند اليها . ونأمل أن تستفيد منها على نحو فعال الامم الشقيقة التي تربطنا بها أوامر وثيقة عبر تاريخنا .

وبالنظر الى هذه التطورات الايجابية فمن واجبنا أن نلاحظ بقلق أن هناك أفعالا لا تندرج لسوء الحظ تحت هذا النمط من السلم واحترام الغير . هناك للأسف تأييد دون حدود للعنف والارهاب يتطلب اهتمام المجتمع الدولي . إن ظاهرة الارهاب مع قسوتها والميزة التي تسمح لها بمناهضة المجتمع في أي موضع والعمل ضد أي من افراده بطريقة مجهولة تنحو الى تمزيق المجتمع المنظم أيا كانت خصائصه الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية .

هذا بلاء يؤثر على المبادئ الأساسية للبشرية وقيمها ويجب بذل كافة الجهود الممكنة لاستئصال شافته . وأقل ما يمكن قوله انه من المؤسف ان لاتزال هناك حركات ارهابية يمكنها ان تعمل على التأييد الذي تتلقاه من حكومات تؤيد انشطتها . ولمواجهة هذا الشر من الضروري العمل - بتصميم عالمي حازم - على تنفيذ استراتيجية تشارك فيها كل البلدان المتحضرة . ويوجه بلدي هذا الخداء الخاص بأكبر قدر ممكن الاصرار مادام أصبح من المعروف اننا ضحية للأعمال الارهابية الخطيرة والمتكررة . وقد شهد المجتمع الدولي الادلة على هذا التدخل الاجنبي .

وبالمثل يجب ان نعرب عن قلقنا ازاء الكثير من الاعمال التي تنم عن التدخل في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى ان التعايش الدولي يتطلب منا ، بالاضافة الى الاحسان بالاتفاق على احراز التقدم ، وجوب احترام ما يدخل في اختصاص أية أمة أو دولة ذات سيادة دون غيرها . يجب ألا يتدخل أحد في الشؤون الداخلية للأمم الأخرى ، كما لا يجب ألا نتدخل في حق تقرير المصير لأي شعب .

وفي هذا المجال تقع على عاتق الدول الكبرى مسؤولية خاصة وواضحة . وسيتحقق التوازن بقدرة كل أمة على تشكيل مصيرها بطريقة مسؤولة . ولن تؤدي معارضة قراراتها السيادية الحرة أو التدخل فيها إلا الى تقويض الاسس الحقيقية لهذا التوازن وايجاد حالات تتنافى وذلك الواقع . ويجب ألا ننسى ان القوة أو الجاه لا يمثل أي منهما مبررا مشروعاً لانتحال دور القيم على الفضيلة الدولية أو الملهم الامين للعمليات التاريخية لبلد آخر .

علينا أن ندين التدخل الاجنبي في الخطط القومية بوصفه عملا غير مقبول . ولا يعني ذلك أننا نرفض القيود التقليدية التي وضعت من أجل احترام حقوق الانسان . هناك قواعد دولية تحكم في مجال حقوق الانسان ونحن بالتأكيد لا نرفض تلك القواعد . إننا نعتبرها مفيدة مادامت تطبيقها باخلاص ودون تحيز أو انحياز سياسي ، وطالما أنها لا تقحم لمجرد الهوى .

غير أن الاستخدام المتعسف لتلك المكوك القانونية لخدمة أغراض سياسية فسي كثير من المناسبات ، قد تجاوز حدود الاختصاص الدولي المتفق عليه وأدى بذلك إلى الافتئات على مبدأ عدم التدخل . وفي مثل هذه الحالات لا يعهد بالمسؤولية إلى السدول الكبرى وحدها .

لهذا من الضروري تنقيح نظام حقوق الانسان من ناحيته المضمونية والاجرائية معا ، على أن تنقح الاجراءات فيما يتعلق بالعوامل العضوية والوظيفية معا . وإذا نقحت مجموعات القواعد ولقيت الاحترام الواجب ، فإننا لا نحافظ بذلك على مبدأ عدم التدخل فحسب ، بل نكفل حماية أكبر لقضية حقوق الانسان .

وفي هذا الصدد ، نود مرة أخرى أن نعبر عن قلقنا لأن السلم لم يصبح بعد حتى الآن جزءا من حياة الشعوب في منطقة الشرق الاوسط . فقد صدر قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) بغية توفير الاسس الفعالة لتعزيز السلم في تلك المنطقة . وكما قلنا من قبل هنا في هذا الصدد ، وكما نود أن نؤكد من جديد ، يجب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في اقامة دولة ذات سيادة ، والتوصل إلى اتفاقات عادلة تضمن السلم والامن لكل الشعوب ومنها شعب اسرائيل ، حتى يمكنها العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

كذلك نشعر بقلق عميق ازاء المأساة التي يعيشها الشعب اللبناني . إذ تربطنا بذلك البلد أوامر وطيدة جدا . وقد وجد كثير من أبناء لبنان في شيلي وطنا ثانيا . ونعبر عن أملنا في أن يتغلب لبنان على المشاكل التي تواجهه وأن يعود السلم والوثام إلى ربوع ذلك البلد .

ويؤسفنا أن نلاحظ عدم احراز تقدم في مسألة تحقيق استقلال ناميبيا . إن قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) يوفر حلا عمليا وعادلا للمشكلة الناميبية ويضمن لشعبها حقه في تقرير المصير وسلامة اراضيه ووحدته . ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق هذه الغاية وكذلك الجهود التي يبذلها الامين العام وجهود مجلس ناميبيا . غير أننا نشعر بقلق لاضفاء الطابع السياسي على تلك القضية داخل مجلس ناميبيا ولادخال عناصر غريبة بعيدة عن خدمة قضية ناميبيا وأميل الى زيادة الحالة سوءا .

كما نلاحظ بأسف شديد استمرار المآسي في كل من أفغانستان وكمبوتشيا ، فالامبريالية السوفياتية المستبدة التي تعمل من خلال أحد توابعها في كمبوتشيا ، مازالت تمارس العنف والقسوة . وتستحق الأحوال المأساوية في دينك البلدين التفكير العميق والنقدي ، كما أنها تثير الاعجاب بالبسالة التي يبديها أولئك الذين يقاومون الغازي ويناضلون من أجل الحفاظ على هويتهم الوطنية وتحقيق الحرية .

ويحدونا التعقيد والصعوبة اللذان يكتنفان تلك الحالات على أن نواصل تقديم كل ما يستحقه الامين العام من دعم للاستمرار في متابعة مبادراته التي بدأها في أفغانستان وأن نواصل دعمنا للامير سيهانوك لجهوده التي لا تعرف الكلل والتي يبذلها بالنيابة عن شعبه .

ومازالت الحالة في كوريا مشيرة للقلق . وعلينا أن نؤكد أن المفاوضات بين الكوريين دون تدخل خارجي هي وحدها الشكل العملي لمعالجة هذه المشكلة وايجاد حل واقعي وسلمي لها . ونحن نعتزف - في هذا الصدد - بالجهود التي بذلتها حكومة جمهورية كوريا . ونرى أن وجود كوريتين في هذه المنظمة من شأنه أن يسهل اتصال الاطراف ببعضها البعض وايجاد حل سلمي للمشكلة .. كما أننا نكون قد امتثلنا لمبدأ عالمية الامم المتحدة الذي نعلق عليه أهمية كبيرة .

وينبغي أن نضيف الى هذه المشاكل المشيرة للقلق المشكلة الخطيرة الناجمة عن الخلل في اقتصاديات الدول الصناعية وغياب القرارات الخاصة باجراء اصلاحات هيكلية

حتى الآن ، ولا ينبغي أن تكون تلك القرارات مجرد ردود فعل لأوضاع مؤقتة بل ينبغي أن تعيد الاستقرار وأن تؤدي إلى زوال حالة عدم الاستقرار التي تسود التجارة الدولية الآن . وتتطلب هذه المشكلة نظرا لطبيعتها وحجمها اهتماما من أطراف متعددة من شأنه أن يفضي إلى تحسين الأوضاع التي تهدد التنمية في الدول ولاسيما الأشد حاجة لتحقيق التنمية . وهناك مؤشرات تدل على روح الفهم لاحتياجات البلدان النامية ، ومنها على سبيل المثال القرار الخاص بمنح نسبة ١ في المائة من إجمالي الناتج القومي في البلدان المتقدمة النمو للبرامج الإنمائية في البلدان النامية . غير أن هذا القرار لم يتجاوز كونه مجرد إعلان للنوايا ولم يترجم إلى واقع .

ونحن واثقون من أن تلك المشكلات سوف تحل فعلا ، لأن البلدان النامية ، كما هو معروف تماما ، ترسل إلى دائئها من البلدان المتقدمة النمو ما يزيد عن حصيلتها من الصادرات ، وهذه الحصيلة تتدهور في واقع الأمر بسبب معدلات التبادل التجاري التي في غير صالح البلدان النامية وبسبب المبادرات الحمائية . وعلينا ألا ننسى أبدا أن هذه الاختلالات لها حدود وأنه إذا طال أمدها دون أن يلوح حل مخطط لها فلربما أنزلت بالجميع أضرار لا تحصى .

وقبل أن اختتم بياني ، اسمحوا لي بأن أضيف بعض التعليقات المحددة بشأن بلادي التي تمر بمرحلة تاريخية لها أهمية خاصة ، تلك المرحلة التي يبدو أن المجتمع الدولي لا يرغب في فهمها الفهم الصحيح .

لقد أبدت شيلي اهتماما بالغا بالإسهام في أنشطة هذه المنظمة بكل ما في طاقتها وساعدت في القيام بها . وبوصفنا بلدا من البلدان المؤسسة للأمم المتحدة ومشاركا مخلصا في برامجها ومبادراتها ، فإننا لم ندخر جهدا في سبيل التعاون من أجل تحقيق أهدافها ومقاصدها السامية . وقد سرنا وظللنا نسير على ذلك الدرب المتصل لأكثر من أربعين عاما من الأعوام البناءة مؤكدين احترامنا لحق الدول الأخرى وحريرتها السيادية .

وينبغي أن نؤكد على التعاون اللامحدود الذي قدمته بلادي للمقرر الخاص بحقوق الإنسان ، على الرغم من التمييز غير المقبول الذي تنطوي عليه المعاملة الاستثنائية التي خصمنا بها . ولقد تصرفنا على هذا النحو لأن مبادئنا وقيمنا تتواءم مع الجوهر الأخلاقي لتقاليدنا وثقافتنا ولأننا نندش التفاهم والسلام .

وبشكل بنّاء بارز ، واسهاما في التفهم الدولي ، يجب أن أنوه بأن بلدي ، خلافا لبلاد أخرى لم تمر لحسن الحظ بمثل هذه التجارب ، كان ضحية لمحاولة تقويض سيادته وطمس هويته ، وهو تهديد استطاع التغلب عليه بفضل عزيمة شعبه المحب للحرية . وفي عام ١٩٧٣ ، بدأنا عملية انتعاش قومي ، واعادة بناء اقتصاد كان على شفا الانهيار . وعلى الرغم من الازمة الاقتصادية العالمية التي أثرت فينا بشكل خطير ، دفعنا وضعنا الاقتصادي والاجتماعي الى مستويات نالت الاستحسان من معظم الدوائر الدولية على اختلافها .

وقد ثبت ، كذلك ، أنه من الضروري لنا أن نضطلع بعملية البناء السياسي للبلد لاستعادة حريتها وتميزها ، وقد وضعت شيلي لنفسها برنامجا وجدولا زمنيا على أساس قانوني عريض وافق عليه الشعب ، للتغلب على العزل التي تعاني منها ، واستعادة الديمقراطية الكاملة . ومن ذلك الوقت وبفضل الارادة المستقلة للشعب ، شرعنا في اتخاذ تلك الخطوات التي وضعت مقدما من أجل تنفيذ الجدول الزمني المقرر . وقد حققت شيلي تقدما في اقامة ديمقراطية حديثة وراسخة ومستقرة . ونظرا للتجارب التي عشناها حتى عام ١٩٧٣ ، والمشكلات التي واجهناها في الماضي ، فاننا لم نأل جهدا لتحقيق هذا الهدف . وفي نية شيلي أن تتفق هذه الديمقراطية الجديدة تماما مع الحرية الكاملة للشعب الشيلي وأن تتجلى مشاركة هذا الشعب في تقرير مصير جمهوريته ، ليس بعملية الاقتراع وحسب ، ولكن في كل مناحي الحياة اليومية .

ولهذا السبب يعتمد الهيكل الاقتصادي - الاجتماعي لهذا البلد على تفضيل أساسي للقطاع الخاص ، واحترام حقوق الملكية . وقد تقلص دور الحكومة بحيث خصمت لها وظيفة فرعية مع توجيه اهتمام خاص وموسع لاستئصال الفقر المدقع . لقد أشرت الى أن مسؤولية الحكومة تعني ضرورة تخطيط التنمية في سياق التنافس الدولي . واليوم بدأت تظهر سلسلة من المصالح التي تؤثر على المجتمع الدولي ، وهذا يقضي على الجمود التقليدي ، والمفاهيم المغلقة التي كانت الامم تجري حوارها فيها .

وبدأت في الظهور مفاهيم جديدة للتعاون خلقت وعيا لدى الشعوب بالحاجة الى جميع الجهود لمواجهة تلك المشكلات . فينبغي ألا تكون تنمية مواردنا بدون تمييز ، على العكس من ذلك ، ينبغي أن تتم بشكل مسؤول لمصلحة الجماعة .

وبالإضافة الى المشكلات المالية والاقتصادية الحديثة والتي اشارت اهتماما دوليا ، هناك مشكلات أخرى منها ما هو ناتج عن أنشطة الانسان وتؤثر على مستقبله ، وبيئته . فتدهور طبقة الأوزون وتلوث البحار ليستا إلا مثالين للتحديات التي على الانسان أن يواجهها اذا ما رغب أن تستمر الاجيال القادمة في العيش على هذا الكوكب .

والتعاون الدولي ، الذي تطورت فكرته تطور منقطع النظير في هذا القرن ، لابد أن يتضاعف لكي يتسنى لنا أن نواجه التهديدات التي خلقها الانسان نفسه .

إننا نواجه موقفا جديدا ، وفي اطار هذا الموقف سوف تلعب الأمم المتحدة دورا أساسيا . وقد بدأ أمينها العام ينبهنا بالفعل الى ضرورة البدء في التفكير في إعادة صياغة بعض صكوك التعاون من أجل هذا الغرض ، وسوف تعزز كفاءتها اذا كان هناك اتفاق منسق لتحقيق هذا الغرض .

وسيكون سعيانا المشترك ان نشرع في هذه المهمة لفائدة الجميع . فدعونا نرع ، في تفاؤل ، هذا المولد الجديد للتعاون الدولي . وإننا لواثقون من أن السلم والوثام سوف يفيضان من ذلك ، مما يجعل الحكومة تؤدي عملها بكفاءة متزايدة من أجل خير شعوبنا .

الامير سعود الفيصل (المملكة العربية السعودية) : يسرني أن أهنيئ

الرئيس لانتخابه رئيسا للدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، إن انتخابه يعكس المكانة الشخصية التي يتمتع بها ، ويعزز الدور الذي تقوم به بلاده في دعم الجهد الدولي ، وتقوية روابط التعاون العالمي . ولا أشك في أن كفاءته ستكون عاملا فعالا في انجاز الجمعية العامة أعمالها على أفضل الوجوه . وقد عرفته مياديين الأمم المتحدة رجلا من رجالها البارزين .

واغتتم هذه الفرمة لاعبر للسيد همايون شودري رئيس الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة ، ووزير خارجية بنغلاديش ، عن تقديرنا العميق للدور الفعال والمؤثر الذي قام به في رئاسة الجمعية العامة السابقة ، والكفاءة التي ميزت دوره الفعال في معالجة مختلف المشكلات التي عرضت ، ومنها الازمة الادارية والمالية العارضة التي واجهت المنظمة الدولية ، ودوره في خروج الامم المتحدة في نهاية الدورة أمنع مما كانت في نفوسنا ونفوس شعوب العالم .

وفي هذا المجال أكرر تقديرنا للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي عمل ومازال ، باخلاص ودأب على حل مشكلات الامم المتحدة الداخلية ، وتوجيه جهودها الدولية بما يحقق أغراضنا الاساسية ، يؤديها بكل تجرد وموضوعية ، وشعور بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقه ، وجهوده هذه تنال بلا شك كل دعمنا وتأييدنا .

إن السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ، التي تدين بالدين الاسلامي الحنيف وتطبق الشريعة الاسلامية السمحة ، تسير على اساس أن المبادئ التي ارتكزت عليها منظمة الأمم المتحدة والاهداف النبيلة التي من أجلها وضع ميثاقها ، فيها تأكيد لما تقرره الشريعة الاسلامية من تنظيم للعلاقات بين الدول . ولقد أشار خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد بن عبد العزيز ، في الكلمة التي وجهها عشية اليوم الوطني للمملكة العربية السعودية في الاسبوع الماضي إلى أن العقيدة الاسلامية عقيدة متكاملة تقوم على الرأفة والعطف والحنان وعلى التضامن والتآخي والاحترام المتبادل ، وتخلو من الظلم والخداع والمكر . ومن هذا المنطلق فإننا نؤكد حرصنا على العمل على دعم منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باعتبارها الإطار الملائم للتعاون بين الأمم والشعوب والوسيلة الفعالة لفض المنازعات ومعالجة الازمات .

لقد جمعت هذه المنظمة الأمم والدول المختلفة في إطار واحد ، أرست قواعد التعامل به في الميثاق ، وأعطت لعالمية هذا الإطار قوة الالتزامات الادبية ، وهيبة الشرعية الدولية في جميع المجالات التي تمس كافة المصالح العالمية . ولم تترك مجالاً من مجالات النشاطات البشرية إلا وباشرت فيه دوراً بناء تسعى أن يكون متمشياً مع التقدم العلمي والتقني والاقتصادي الهائل الذي شهده القرن العشرون ، والذي أضعف الفوارق بين الشعوب ، وقرب المسافات بين الدول ، وضيق الفروقات بين المجتمعات ، وفتح مجالات التعاون البناء على مصراعيه حتى أمست الأمم المتحدة ، بكافة أجهزتها وبكل فروعها وتفرعاتها ، حقيقة واقعة لا غنى عنها ، وأصبحت في جوهرها وأهدافها تشكل تحدياً لقدرة أعضائها على تحقيق مبادئ الميثاق وأهدافه .

لقد أصبح الهدف الأساسي لشعوب العالم اليوم هو السلام والاستقرار . كما أصبح الاتجاه إلى الحرب كوسيلة لحل المنازعات أمراً مرفوضاً . بيد أنه من المؤكد أن استمرار النجاح في هذا الاتجاه لا بد أن يرتبط بالالتزام بالميثاق واحترام قواعده روحاً ونصاً ، باعتبار أن ذلك يشكل ضماناً أكيدة لتحقيق السلام والأمن الدوليين ، وباعتباره السبيل السليم لإرساء علاقات طبيعية وعادلة ومتكافئة بين جميع الدول ،

بغض النظر عن حجمها أو موقعها أو قوتها العسكرية أو نظامها السياسي أو الاقتمادي والاجتماعي . ولعل من أكبر التحديات التي تواجهها منظمة الأمم المتحدة هو وجود هوة عميقة وفجوة واسعة تفصل بين الالتزام بمبادئ ميثاقها وأهدافه وبين السلوك الفعلي للدول في علاقاتها الدولية ، ولاسيما تلك الدول التي دأبت على العدوان والتسلط والارهاب ، والتمييز مثل اسرائيل واتحاد جنوب افريقيا . وإذا لم تسارع المنظمة إلى اتخاذ خطوات محددة ومسؤولة لضمان التزام أعضائها بالميثاق وما تضمنه من مبادئ وأهداف ، فإن هيبتها ومصداقيتها ستكونان عرضة للاهتزاز .

ونحن نسعى للمزيد من التعاون لابد أن ننظر إلى عبر التاريخ وأن نحدد العقبات التي وقفت في طريق الأمم المتحدة والتي أعاقت تحقيق المزيد من التعاون ، التعاون الذي أصبح من لوازم السلام ومن مقتضيات الاستقرار والنمو . ولابد لنا في هذا الاطار أن نحمل الدول التي تنطلق ممارساتها في العلاقات الدولية من مبادئ تخالف الميثاق مسؤولية أساسية في خلق هذه العقبات ، وأن ننظر في الوسائل التي تضمنها الميثاق لمواجهة هذه الممارسات* .

إن الاصرار على العدوان ، وخرق مبادئ الميثاق ، ورفض قرارات الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ومجلس الأمن ، هي إشارات تحد للميثاق ، لابد أن نقف منها موقفًا حازمًا يتمشى مع نصوصه وأهدافه ، والتلكؤ في ذلك هو تجنب لتحمل المسؤولية وتفريغها في أهم قواعد التعاون والاستقرار العالمي . أقول هذا وأمامنا سلسلة وافرة من أعمال المخالفات الدولية ، والتعديت على حقوق الشعوب وحرّياتها ، كما أن أمامنا قائمة وافرة أيضا من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال بحاجة إلى معالجة حكيمة مبنية على الشعور بالمسؤولية الدولية والتعاون المتوازن المقرون بالالتزام بالمسؤوليات الادبية والقانونية التي يجب أن نحترمها ونتقيد بها جميعا .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

تواجهنا هذه السنة ، كما واجهتنا لأربعين سنة خلت على الساحة الدولية قضية فلسطين ، ومشكلة الشرق الأوسط ، ولب هذا الصراع : قضية القدس الشريف ، وكلها حصيله العدوان الاسرائيلي على أرض العرب ، على الشعب العربي في فلسطين ، وعلى الشعوب العربية المجاورة ، وعلى الأمة الاسلامية في مقدماتها وتراثها وخامة في القدس الشريف أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين .

ولا نظن أن قضية أو مشكلة أصبحت أكثر جلاء ووضوحا مثل قضية فلسطين . وليست هناك قضية لا يزال الباطل يتحدى الحق فيها كل يوم ، أمام الأمم المتحدة ، مثل قضية فلسطين ، ولم تشهد الأمم المتحدة تحديا لارادتها واعتداء على ميثاقها كما شهدته وتشهده في استمرار العدوان الصهيوني على الشعب العربي في فلسطين وخارج فلسطين . وإن مايعانيه لبنان اليوم من ظروف مؤلمة وأوضاع محزنة إنما هو في واقعه أيضا أحد المضاعفات الحادة لهذه القضية . إن السلام هو مطلب البشرية اليوم ، السلام القائم على العدل ، والعدل هو أساس الاستقرار وضمان استمراره . لكن هدف السلام مازال فريسة لاعتداءات من لا يريدون السلام . إن اسرائيل لم تترك بابا لضرب محاولات السلام إلا ولجته ، ولم تترك وسيلة أو عملا عدوانيا لتعطيل إمكانيات السلام إلا ومارسته . ولقد أصبح واضحا وجليا أن إحلال السلام في منطقتنا لا يتم إلا بالاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه الثابتة والمشروعة في تقرير مصيره .

إن تعنت اسرائيل ومحاولاتها الدائبة لعرقلة جهود السلام كسبا للوقت لتحقيق أغراضها وأطماعها لن يؤدي إلا إلى المزيد من الاضطراب ، ولا يمكن أن يقود إلا إلى مضاعفات تزيد من صعوبة حل القضية مع كل ما يؤدي إليه ذلك من مخاطر ومحاذير . وليس أدل على ذلك من تعمد اسرائيل وضع العراقيل والصعوبات في طريق الجهود الرامية لعقد المؤتمر الدولي .

ولعلي لست بحاجة إلى تأكيد حقيقة أنه لا يمكن أن يكتب لأي حل النجاح إلا إذا شمل منظمة التحرير الفلسطينية - باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني - كأحد عناصر البحث وأحد أطراف الحوار . ولقد تحملت الدول العربية مسؤولياتها

التاريخية وقدمت كل ما تستطيع تقديمه من أجل استتباب السلام والاستقرار في المنطقة
وحددت مفهومها لعملية السلام في القرار التاريخي الذي أصدره مؤتمر القمة العربية
في فاس عام ١٩٨٢ م والذي أبرز الاجماع العربي على السلام القائم على العدل استنادا
إلى الشرعية الدولية ، وانسجاما مع الارادة الدولية المتمثلة في قرارات الامم
المتحدة .

لقد اتخذت الحرب العراقية الايرانية التي تدخل في بداية عامها الثامن ابعادا جديدة تهدد أمن المنطقة وتهدد السلام العالمي . وأبرزت التطورات التي حدثت خلال الأشهر الأخيرة مؤشرات سلبية إلى ما يمكن أن يؤدي إليه التعمت في وقف هذه الحرب ، وما يمكن أن يؤدي إليه الاستمرار في عدم احترام المواثيق والقرارات الدولية للوصول إلى نهاية لها .

إننا نطالب بوقف هذه الحرب المدمرة الواقعة على الشعبين العراقي والايرواني حفاظا على مصالحهما ؛ ونطالب بوقفها حفاظا على سلام المنطقة واستقرارها ، وحفاظا على المصالح الحيوية لدولها . وإن الذين يعملون على استمرارها إنما يضحون بالمصالح الأساسية للشعبين الايرواني والعراقي ، ويعرضون السلام الاقليمي والعالمي لافدح الاخطار .

لقد دأبت ايران على محاولة نقل صراعها إلى أطراف غير مشتركة في حربها مع العراق ، وذلك باعطاء نفسها الحق في مهاجمة دول ليست أطرافا في النزاع ومهاجمة مصالح دول أخرى ، والتعرض للملاحة الدولية في الخليج .

إن هذا المنطق الاعوج والخطير في نفس الوقت هو أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى عدم الاستقرار والتوتر الشديد ، وإلى تأزم الأوضاع في منطقة الخليج . فإذا كانت ايران تعطي لنفسها الحق في ضرب دول غير أطراف في الحرب ، فإنه من الطبيعي أن يصبح لكل بلد من بلدان المنطقة الحق الكامل في الدفاع عن نفسه ضد العدوان .

إن استمرار الصراع والتهديد الذي تسعى إيران لتوسيع رقعته في منطقة الخليج ، وسماعها لنفسها بمهاجمة سفن دول أخرى خارج النزاع ، وتهديدها المستمر لحرية الملاحة في المياه الدولية ، هو الذي أدى إلى تواجد الاساطيل الدولية في مياه الخليج . ولقد طالبت الدول العربية بالاجماع ايران في اجتماعات وزراء خارجيتها في تونس أن لا تكون أعمالها سببا في جلب الصراعات الدولية للمنطقة ، بل مدعاة لاقامة السلام والاستقرار ، كما دعت جميع الدول المحبة للسلام في العالم إلى حث ايران على قبول إرادة المجتمع الدولي في الوصول إلى نهاية سريعة لحربها مع العراق .

وإننا ننتهز هذه الفرصة لكي ندعو إيران مجددا ، ومن هذا المنبر الدولي ، إلى الكف عن عدوانها وتهديداتها لدول الخليج العربية ، وإلى أن تشارك في السعي إلى استتباب السلام والاستقرار والأمن الذي هو مسؤولية جميع الدول في المنطقة والدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

وفي الوقت الذي نعرب فيه عن تقديرنا مجددا لموقف العراق واستعداده لوقف الحرب وانهاء النزاع وفق قرارات الأمم المتحدة ، فإنني أود هنا أن أكرر تأييد المملكة العربية السعودية لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي يحقق سلام واستقرار طرفي النزاع والمجتمع الدولي ، ويحفظ مصالح العراق وإيران على حد سواء . ولقد أيدت الدول العربية ذلك القرار بالإجماع وحثت الأمم المتحدة وأمينها العام على الإسراع في القيام بمهامها ومسؤولياتها لتطبيق القرار . غير أنه من المؤسف أن يأتي الرد الإيراني على ذلك القرار وعلى مساعي الأمم المتحدة الرامية إلى وقف القتال وإحلال السلام في ثنايا الخطاب الذي ألقاه الرئيس الإيراني منذ أيام ، ويشكل يومد الباب تماما أمام تلك المساعي ويحطم الآمال المعقودة على إنهاء تلك الحرب المأساوية المدمرة ، الأمر الذي يدعو هذه المنظمة الدولية إلى أن تقف موقفا حاسما وحازما يكفل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ القرار المشار إليه ، ويحث مجلس الأمن بصفة خاصة أن يتخذ وبدون إبطاء قرارا منفذا للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) يتضمن فرض عقوبات على الطرف الذي لا ينفذ القرار ، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

إن إيران لم تكتف بحربها مع العراق ، تلك الحرب التي أتت على الأخضر واليابس ، بل إنها أشاعت الاضطراب والقلق في المنطقة ، وعرضتها إلى مخاطر التدخل الأجنبي وإقحامها في أتون الصراع الدولي . فلقد هددت إيران أمن واستقرار جيرانها ، ليس في الخليج فحسب ، بل وفي غير الخليج أيضا ، ولم تترك خلال السنوات الماضية مناسبة إلا وأظهرت فيها روحا عدائية تجاه تلك الدول . ولقد مارست إيران نشاطها التخريبي في دولة الكويت ، وأطلقت صواريخها على المناطق المدنية والأهله بالسكان فيه ، وبثت الألغام في مياه الخليج ، وساعدت على الزج به في دوامة الحرب والعسداء والاضطراب .

ولقد أصبح النظام الإيراني نسيج وحده في التنكر للمواثيق الدولية ، وانتهاك القوانين والأعراف والتقاليد التي يسير عليها المجتمع الدولي ، والخروج على الخط السوي للتعامل الدبلوماسي . وليس أدل على ذلك من قيام السلطات الإيرانية بانتهاك حرمة السفارتين السعودية والكويتية في طهران والاحتلال السافر لهما وسلب ونهب محتوياتهما وإساءة معاملة موظفيهما ، مما أدى إلى وفاة أحد الدبلوماسيين السعوديين .

إن الإسلام من هذا النهج ومن كل هذه الممارسات براء . فهو لم يكن في يوم من الأيام ، ومنذ أن بزغت شمس الهداية برسالة النبي محمد صلى الله عليه وسلم ، مصدرا للتطرف والارهاب ، كما أن هذا الدين الحنيف لم يكن ولن يكون أبدا دين الانغلاق والتعصب ، بل دين الانفتاح والتسامح والمحبة بين جميع بني البشر .

ولقد سعت المملكة العربية السعودية خلال الثماني سنوات الماضية إلى الحفاظ على علاقات طبيعية مع إيران ، أملا في إبقاء الروابط والمحافظة على حق الجوار ، وتفاضت عن الكثير من التصرفات والممارسات الاستفزازية تجاه المملكة وشعبها . ولكن إيران لم تترك خلال تلك السنوات مناسبة إلا وأظهرت فيها روحا عدائية تجاه المملكة ودول الخليج العربية .

وإنه لما يدعو للأسف أن يتحدث رئيس جمهورية إيران من هذا المنبر الدولي ويوجه إلى المملكة العربية السعودية ادعاءات هو يعلم ونحن نعلم عدم صحتها ، وتؤكد الأدلة والبراهين بطلانها . كما أنه من المؤسف أن يأتي رئيس هذه الدولة ذات الحضارة التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ وشعبها المسلم العريق الذي كان دائما حصنا من حصون الإسلام وبانيا للحضارات ، أن يأتي رئيس هذه الدولة لكي يعرض أمام هذا المحفل الدولي الذي يمثل الضمير العالمي سلسلة من المفالطات والافتراءات ، في تجاهل واضح لمبادئ الإسلام السمحة النبيلة وأخلاقيات الشعب الإيراني الأصيلة ، وفي تجاوز وانتهاك صارخين لقيم الإسلام ومثله .

لقد كانت المملكة العربية السعودية وما زالت تحرم دائما على احتواء المشكلات بين الدول الاسلامية في إطارها الاسلامي الصحيح ، ودأبت دوما على معالجة تلك المشكلات بهدى من تعاليم دينها الاسلامي الحنيف وبعيدا عن الفوغائية والمهاترات . ومن هذا المنطلق فإن المملكة العربية السعودية تؤمن أن ماتواجهه ايران اليوم من عزلة دولية تامة وغضبة اسلامية وعربية شاملة هو الرد الطبيعي على مثل هذه المزاعم والممارسات . فلن تستطيع هذه الابطال والادعاءات محو آثار الجريمة النكراء التي ارتكبتها السلطات الايرانية في مكة المكرمة ، بجوار البيت الحرام في الشهر الحرام ، وهو البقعة الطاهرة التي تمثل الرمز الاسلامي العظيم الذي تهوي إليه كل الأفتدة . إن هذه الجريمة النكراء لم تحدث في الخفاء أو بعيدا عن الاعين ، ولكنها تمت على مسمع ومشهد من الملايين من المسلمين . ولقد استنكرت جميع الدول والهيئات والمنظمات والمراكز الاسلامية ، والمجتمع الدولي بأسره ، تلك الاعمال الاجرامية التي أقدمت عليها ايران . ونحن نأمل أن يكون رد الفعل العالمي هذا ، وخاصة رد الفعل الاسلامي ، فرصة لأن يتحقق القادة الايرانيون من أنه ليس بإمكانهم اقناع الناس عن طريق القوة والارهاب والعنف ، وأن عليهم الاهتمام بالاعمال المنتجة والمفيدة ، وذلك بأن يكونوا دعاة للسلام والاخوة والمحبة ، وهي الاهداف التي تشكل في لبها وجوهرها الرسالة الحقيقية للإسلام ، وأن يمثّلوا في كل ذلك بقول الله سبحانه وتعالى : (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي أحسن ؛ إن ربك أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين) صدق الله العظيم (سورة النحل (الآية ١٢٥)) .

لقد تفاءلنا بعد الدورة السابقة أنه سيتم التوصل إلى حل مناسب لمشكلة أفغانستان ، ولكن من المؤسف أن الوضع لا يزال على ما هو عليه .. فلا يزال الاحتلال الأجنبي قائما ، ولا يزال الشعب الأفغاني المسلم يجاهد بكل ما أوتي من قوة ، ويضحي بدماء أبنائه الزكية دفاعا عن دينه ووطنه وسيادته ، ويتحمل أقسى المشاق لمقاومة الاحتلال بالمطالبه بالجلء عن أرضه وإقامة الحكم الذي يرضيه لنفسه .

وإننا إذ نؤكد تأييدنا التام للمجاهدين الأفغان في كفاحهم العادل ، فإننا ما زلنا نأمل من الاتحاد السوفياتي ، الدولة العظمى ، أن تتجاوب مع مقررات الأمم

المتحدة ومقررات منظمة المؤتمر الاسلامي ، ونصوص ميثاق الأمم المتحدة ، ونداءات العالم لانسحاب العاجل من أفغانستان ، البلد الحر المستقل عبر التاريخ .

وفي الوقت الذي نؤيد فيه جهود الأمم المتحدة في الوساطة للوصول إلى حل مقبول يضمن عودة جميع اللاجئين الأفغان إلى ديارهم ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، والمحافظة على هويتها الاسلامية وغير المنحازة .. فإننا نأمل في حالة التوصل إلى مثل هذا الحل أن تتحول العلاقات بين الدولتين الجارتين ، الاتحاد السوفياتي وأفغانستان ، إلى علاقات حسن جوار واحترام متبادل .

كما أننا ننتهز هذه الفرصة لكي نكرر تقديرنا للدور الكبير الذي تقوم به جمهورية باكستان الاسلامية ، وما يتحمله شعبها من التضحيات في امضافة ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجئ أفغاني على أرضها ، رغم الضغوط الاقتصادية والامنية التي تحاول باكستان النهوض بها ، وندعو دول العالم للتعاون مع باكستان في هذا الجهد الكبير .

إن مشكلة ناميبيا وسياسة التفرقة العنصرية التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا هما من القضايا التي تستحوذ على اهتمامنا الشديد وتدخل في إطار المسؤوليات التي نشارك فيها المجموعة الافريقية . ومن هذا المنطلق ، فإننا نطالب المجموعة الدولية في الأمم المتحدة أن تكثف مجهودها لإنهاء عصر التمييز العنصري والاستعمار في هذه البقعة من العالم . إن تعاون وتحالف النظامين العنصريين الصهيوني في فلسطين وبريتوريا في جنوب افريقيا ، اللذين يوحدهما تماثل الاهداف وتوحيد الوسائل والمبادئ ، يضع مسؤولية مضاعفة على كاهل الأمم المتحدة لتطبيق أحكام ميثاقها ، وعلى كاهل الدول الاعضاء للالتزام بمسؤولياتها لإنهاء عهد الظلم والتفرقة العنصرية وخرق المواثيق واستعمال القوة ضد الشعوب المسالمة . إن اعتداءات جنوب افريقيا على الدول الافريقية لن تزيد ذلك الكيان العنصري إلا عزلة فوق عزلة ، ولن ينقذه في نهاية المطاف من المصير المحتوم للظالمين .

ونحن في المملكة العربية السعودية نقف مع الدول الافريقية الي تربطنا بها أوثق الروابط التاريخية والدينية والجغرافية في موقفها الحازم برفض سياسة جنوب

افريقيا العنصرية ، وفي المطالبة بالاستقلال التام لناميبيا ، ونطالب بتطبيق حاسم لقرارات المقاطعة الاقتصادية والسياسية لنظام بريتوريا ، إلى أن تمتثل حكومة بريتوريا لمقررات الأمم المتحدة . كما أننا نشجب التحالف الوثيق بين جنوب افريقيا واسرائيل في كل المجالات الاقتصادية والنووية والاستراتيجية والسياسية ، الظاهر منها والمستتر .

ومازالت القضايا الاقتصادية تشكل إحدى معوقات التفاهم الدولي ، في الوقت الذي كان يجب أن تكون فيه من أهم أسباب ودوافع التفاهم بين الدول . ومن المؤسف أن السنة الماضية لم تكن أفضل من سابقتها ، رغم المساعي الحثيثة في هذا السبيل . فمازال الانتعاش العالمي يواجه معضلات كثيرة ، ومازال النظام النقدي الدولي يعاني الكثير من المشاكل ، كما أن عدم استقرار أسعار النقد يسبب ارتباكا ملموسا في اقتصاديات الدول النامية خصوصا ، كما يسبب انخفاضا في أسعار المواد الأولية في تلك الدول ، رغم ارتفاع أسعار المواد المصنعة الواردة إليها من الدول الصناعية ، الأمر الذي يسبب عائقا مهما في نمو تلك الدول وفي نشاط التجارة الدولية . كما أن استمرار النزعة الحمائية لدى بعض الدول الصناعية يزيد من الصعوبات التي يواجهها نمو التجارة الدولية .

ومن جهة أخرى ، لا تزال المساعي لتنشيط مفاوضات الشمال والجنوب متعثرة ، وتواجه الدول النامية صعوبات متزايدة في مواجهة مسؤوليات التنمية ، حيث لم تقم الدول المكتملة النمو بواجبها بالقدر الكافي في التعاون معها على حل مشاكلها . ونعلم جميعا أن عددا كبيرا من الدول النامية ورثت مسؤولياتها الاقتصادية وتبعات التخلف الاقتصادي من أنظمة أجنبية كانت تحتل بلادها وتدير شؤونها إلى حين استقلالها خلال الأربعين سنة الماضية .

من هذا المنطلق فإننا نأمل أن يعزز دور صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمواجهة المشاكل الأساسية التي أشرت إليها ، مما يساعد على حل المشاكل النقدية والمشاكل التي تواجه تيسير التجارة الدولية ، وما تعانيه الدول النامية من نتائج هذه المشاكل ، بهدف الوصول إلى موازنة عادلة بين الدول النامية والدول المكتملة النمو .

وإذ أوجز استعراض الناحية الاقتصادية ، فلا بد من التأكيد على المسؤولية الجماعية تجاه حل هذه المشاكل لتجنب المواجهات في الميادين الاقتصادية ، التي تفرز كما نعلم أنواعا أخرى من المشاكل ، سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي .

ولقد حرصت المملكة العربية السعودية دائما على الوفاء بالتزاماتها والقيام بمسؤولياتها نحو الاستقرار والنمو الاقتصادي العالمي ، ونأمل أن نتمكن من الاستمرار في هذا الاتجاه بتعاون بقية الدول . لقد دعونا باستمرار إلى إحياء مفاوضات الشمال والجنوب ، وبذل المساعي الحثيثة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية .

لقد تم مؤخرا عقد مؤتمر الأمم المتحدة لبحث العلاقات بين التنمية ونزع السلاح ، وأشار اهتمامات كبيرة في الدوائر العالمية المهمة ، لأن للموضوعين تأثيرا مباشرا على الاستقرار والسلام الدوليين ، في الوقت الذي يرتبط فيه كل منهما بالنمو ورفاهية الشعوب . ولا بد لنا من التأكيد هنا على أن التنمية بقوتها الذاتية ، ونزع السلاح بأثاره الهامة ، عاملان فعالان في الاستقرار وفي إزالة المخاوف والشكوك بين الشعوب ، وفي توجيه طاقات الأمم إلى ما هو أنفع وأجدى من أسلحة الفتك والدمار . ولا بد ، لكي يتوفر هذا ، أن يتوفر معه شعور كاف لدى جميع الدول بالمسؤولية الدولية للعمل على إزالة أسباب العدوان وحالات الظلم التي تشكو منها الشعوب المعرضة للاحتلال والعدوان ، والسعي لنزع الطمأنينة في النفوس . إن توجيه إمكانات الدول ، سواء منها المقتدرة ماليا أو غير المقتدرة ، من الانتاج العسكري إلى الانتاج الاقتصادي يزيد إمكانات التعاون الدولي في جميع صوره .

إننا نتطلع ، ونحن على مشارف عام جديد في عمر الأمم المتحدة ، إلى مرحلة مشجعة من التعاون الدولي لحل المشاكل السياسية والاقتصادية ترتفع عن الحدود الضيقة لكل دولة ، لتساعدنا على تخطي العقبات والصعوبات التي يواجهها التعاون الدولي من أجل حل المشكلات والسير بالمجموعة الدولية إلى مراحل متقدمة في التعاون ، الذي يؤدي بدوره إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي المطلوب لمواجهة تحديات المستقبل .

السيد ديزدرافيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يسرني ، سيدي ، أن أهنئكم تهنئة قلبية بوصفكم ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الصديقة على انتخابكم رئيسا للدورة الثانية والأربعون للجمعية العامة . وأؤكد لكم أن وفدي لن يدخر وسعا للتعاون الكامل معكم طيلة هذه الدورة .

كما أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للسيد شودري ، وزير خارجية بنغلاديش ، على الأسلوب القدير الذي ترأس به الدورة الماضية للجمعية العامة . ونحن ندين جميعا بتقدير وعرفان خاصين للسيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي يواصل تقديم اسهامه الهام في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة أكثر المشاكل العالمية حدة .

إننا ما فتئنا ، عاما بعد عام ، نقدم في هذه القاعة نفسها تقييمات قاتمة ، أو نستمع إلى تقييمات قاتمة ، للحالة الدولية ، لأن هذه الحالة لا يمكن وضعها إلا على صورتها الفعلية . وكان يبدو حتى وقت قريب أن فترة التوجس والقلق لن تنتهي أبدا ، وأن الحلقة المفرغة للتنافس والمواجهة ستستمر على الرغم من كل جهودنا .

فمن المشجع إذن أن توجد لدينا اليوم أسباب تبرر الاعتقاد بأن هناك تغييرات في طريقها إلى الحدوث ، لأن عملية الحوار والتفاوض والبحث عن سبل للخروج من الحالة الدولية المتدهورة في العالم قد بدأت مسارها وتطورها . إن النتائج الايجابية لهذه العملية ، التي تفتح للتفاهم آفاقا حقيقية في مجالات لم يكن حدوثه فيها متصورا منذ فترة قصيرة ، قد بدأت تسفر بالفعل عن آثار محسوسة في التخفيف من حدة التوتر الدولي ، وتشكل أساسا سليما للأمل في عالم أكثر طمأنينية وفي آفاق جديدة للتنمية .

حقيقة إن المواجهة مستمرة ، لكن هناك أيضا حوارا يتسع نطاقه بشأن عدد متزايد من القضايا . وهناك اتجاه أقوى نحو اللجوء إلى المفاوضات لحل المشاكل المتراكمة في العالم . وأخذ الاقتناع يتزايد بأن الاتفاق المتبادل وبناء الثقة هما السبيل الوحيد الذي يمكن أن يفتح أمام العالم آفاق المستقبل . وإن كل خطوة إلى الأمام في أي مجال من مجالات العلاقات الدولية لتوفر قوة دفع للتقدم في مجالات أخرى .

لقد أصبحت النتائج الأولية في مجال خفض التسلح قريبة المنال . فبعد ما يزيد على أربعة عقود من حشد الأسلحة النووية ، يقف العالم على عتبة اتفاق بشأن تدابير محددة للنزع الجزئي للسلاح النووي . وهذه فرصة لا ينبغي إهدارها ، فالتاريخ لن يغفر قط لأحد أم يحول دون تحقق هذه الخطوة العظيمة نحو تهيئة مستقبل أفضل للجميع . ومن الطبيعي أن يكون الاتفاق المقبل مجرد بداية للطريق الطويل نحو استكمال نزع السلاح النووي ، غير أن أهميته التاريخية تكمن في أنه يوفر فرصا حقيقية لتغيير مسار الاتجاهات الدولية على نحو يحقق مصالح كل الأمم .

إن هذه لحظة تتطلب منا جميعا ، ربما أكثر من أي وقت مضى ، أن نتحلى بالحكمة والبصيرة والشجاعة . ويجب أن يكون هدفنا هو إزالة جميع الأسلحة القادرة على افناء البشرية وجميع منجزات الحضارة ، وسوف يعني ذلك انتصار الإدراك المتمثل في أننا لا يمكن أن نعيش إلا معا ومتعاونين ، وأن طموحات التفوق لا تضمن البقاء لأي طرف من الأطراف .

ويود بلدي في هذه المناسبة أن يشيد باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية على جهودهما البناءة التي نشق في أنها ستحقق نتائج قيمة في القريب العاجل . إن سنوات عديدة من الطموحات والمطالب والنداءات والجهود والاسهامات التي صدرت عن بلدان وشعوب وأفراد ومنظمات كثيرة قد استهدفت تحقيق هذا الهدف الذي بات قريب المنال ، بل الذي تحقق بالفعل فسي اعتقادي . ونحن نلاحظ بارتياح أن هذه التطورات تعد خطوة هامة نحو اتخاذ المواقف التي شابت حركة عدم الانحياز على الدعوة إليها طيلة أكثر من ربع قرن ، والتي جرى التأكيد عليها مرة أخرى في النداء الذي وجهه مؤتمر القمة المعقود في هراري إلى زعمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي .

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى أننا نرى ، على غرار كثيرين غيرنا ، أن الحاجة تدعو إلى بذل جهود أقوى من جانب الجميع حتى تشمل عملية نزع السلاح كل أنواع الأسلحة وكل مناطق العالم . وفي تقديرنا أننا قد اقتربنا في جنيف من اعتماد اتفاقية خاصة بالحظر التام للأسلحة الكيميائية . وكل الظروف متاحة للقيام بتلك الخطوة الهامة عن طريق اعتماد الاتفاقية في أقرب وقت ممكن .

وقد سبق أن ذكرت أن مناخ التفاوض والاتفاق من شأنه أن يسهل الشروع في عملية حقيقية تستهدف حل عدد من المشاكل الجوهرية الأخرى في العلاقات الدولية . وأضيف هنا أن هذا المناخ يهيئ الظروف اللازمة لذلك ويتطلب منا في الوقت نفسه أكبر قدر من الالتزام بالهدف والوسائل .

وهناك بعض الدلائل المشجعة التي تشير إلى أن بعض الأزمات التي أصبحت جزءا من حياتنا في أجزاء شتى من العالم ، والتي خشنا لسنوات وعقود من تصاعدها ، تدخل الآن مرحلة يجري فيها البحث عن حلول تتسق ومصالح البلدان والشعوب المعنية مباشرة ، وكذلك مع مصالح المجتمع الدولي بأسره .

ويسعدني أن استرعي الانتباه إلى القرار الشجاع الحكيم الذي اتخذته بلدان أمريكا الوسطى الخمسة التي قدمت اسهاما تاريخيا في عملية السلم في المنطقة ، بروح من جهود مجموعة كونتادورا وبتأييد أمريكا اللاتينية كلها . لقد جاء اعتماد خطة السلم نتيجة للجهود البناءة التي بذلتها بلدان أمريكا اللاتينية لايجاد حلول لمشكلاتها الخاصة بوسائلها واجراءاتها الخاصة . ومثل هذا النهج يحظى دوما بتأييد بلدان عدم الانحياز .

إننا نعتقد أن الوقت قد حان ، وأن الموقف الآن ملائم أيضا للغاية ، للبدء في حل أزمة الشرق الأوسط وبعد المقترح الخاص بعقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية مباشرة - بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وغيرها ممن يمكن أن يسهموا اسهاما مفيدا - تحركا واقعيا صائبا على طريق السلم ، بدأ يلقي اعترافا متزايدا في

العالم . وأعتقد أنه يتعين علينا في هذه الدورة أن نخطو خطوة حاسمة صوب عقد هذا المؤتمر بأسرع ما يمكن .

ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن الحل الشامل الدائم العادل الوحيد هو الحل الذي يضمن انسحاب إسرائيل من كل الأراضي العربية التي تحتلها منذ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس ، وممارسة الفلسطينيين لحقوقهم في تقرير المصير ، وإقامة دولة خاصة بهم ، والاعتراف بحق كل دول المنطقة في الأمن والتنمية الاجتماعية الذاتية . وهذا يتطلب جهودا دؤوبة من جانب كل البلدان وكل العوامل في المنطقة . وتسعى بلدان عدم الانحياز جاهدة من خلال أنشطة لجنة التسعة التابعة لها والمعنية بالشرق الأوسط وفلسطين ، إلى تهيئة الظروف المواتية لعقد هذا المؤتمر ، وتعبئة كل العناصر المستعدة للإسهام في تحقيق هذه الغاية .

وعلى الرغم من أنه لم يتم القضاء بعد على كل أسباب الأزمات في جنوب شرقي وجنوب غربي آسيا ، فإن هناك بعض التطورات التي تبعث الأمل والتوقعات الإيجابية . فنحن نولي أهمية للحوار المتعلق بإيجاد حلول من شأنها أن تكفل حقوق شعبي أفغانستان وكمبوتشيا في الاستقلال والتنمية الحرة على أساس الانسحاب الغوري للقوات الأجنبية ، ودون تواجد أو تدخل أو تداخل أجنبي من أي جانب كان . ويطالب الرأي العام العالمي بالألا يكون هناك تردد في هذا الصدد ، وبالألا تتعرض هذه العملية للاعاقبة على أي نحو .

إن قرار مجلس الأمن الخاص بانتهاء الحرب بين إيران والعراق والذي اعتمد بالاجماع يعد في رأينا أساسا صائبا لحل عادل ودائم . وهو يبرز أيضا أهمية فعالية الأمم المتحدة . ورغم ذلك فلا تزال الحرب مستمرة ، حيث خلق استمرارها ودخول دول أجنبية في الخليج موقفا متفجرا يمكن أن يشعل شرارة مواجهات أوسع ، بل ويمكن أن يزيد من تعرض السلم في هذه المنطقة وفي العالم بأسره للخطر ، بالنظر إلى ما تشهده من حوادث خطيرة كل يوم . لذلك نأمل مخلصين أن يفتنم طرفا الصراع ، وبأسرع ما يمكن ، الفرصة التي أتاحتها قرار مجلس الأمن لانتهاء الحرب وتهيئة الظروف لاستعادة

التنمية السلمية لبلديهما . ونحن نؤي تماما الجهود الاستثنائية التي يبذلها الأمين العام تحقيقا لهذه الغاية ، كما نناشد أيضا كل الأطراف الأخرى أن تسهم في تحقيق هذه الغاية .

إلا أن بعض الأزمات العالمية قد ازدادت تدهورا . وينطبق هذا بالدرجة الأولى على الجنوب الأفريقي ، حيث يواصل نظام الفصل العنصري حمام الدم الذي يرتكبه ضد غالبية السكان ، ويعرض للخطر استقلال البلدان المجاورة . وتبين التطورات مرة أخرى أنه لا يمكن توقع حدوث تغييرات دون إجراء حاسم من جانب المجتمع الدولي بأسره . فالوسيلة السلمية الوحيدة المتبقية لتصفية نظام الفصل العنصري المخزي ، وللانتهاء الفوري لاحتلال ناميبيا هي فرض عقوبات شاملة ضد نظام الفصل العنصري في بريتوريا . وبالمثل ، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء الافتقار إلى إحراز تقدم في حل مشكلة قبرص . ومما تجدر ملاحظته أيضا بعين الأسف أن الحالة السائدة في شبه الجزيرة الكورية مستمرة على ما هي عليه دون تغيير .

وما زالت بلدان عدم الانحياز تحث على التوصل إلى تسوية عادلة دائمة لكل تلك الأزمات ، اتساقا مع البرنامج الشامل للعمل في النضال من أجل السلم والتنمية الذي اعتمده مؤتمر قمة تلك البلدان الذي عقد في هراري في العام الماضي . كذلك يجب النظر في هذا السياق نفسه إلى مبادرة بلدان عدم الانحياز الواقعة في منطقة البحر المتوسط ، تلك المنطقة التي تنوشها الأزمات ولكنها تنطوي في الوقت نفسه على إمكانية عظيمة لتطوير التعاون .

ففي مؤتمر وزراء خارجية بلدان حركة عدم الانحياز الذي عقد في بريونسي بيوغوسلافيا ، في حزيران/يونيه من هذا العام ، اختار أحد عشر عضوا من الدول الأعضاء الواقعة في منطقة البحر المتوسط ، بلا لبس أو غموض ، تنمية التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان الأوروبية الواقعة على البحر المتوسط وبين البلدان الأخرى ، بهدف تخفيف حدة التوترات وتهيئة ظروف أكثر ايجابية لحل الأزمات في تلك المنطقة الحساسة من الناحية الجيوبوليتيكية . ويجب للاتفاقات والتدابير العملية الرامية

الى بناء الثقة وتخفيض التسلح في أوروبا أن تشمل البحر المتوسط أيضا ، حيث أن السلم والأمن في هاتين المنطقتين كل لا يفصم . وفي بريوني شرعت بلدان عدم الانحياز في مبادرة لاجراء حوار منظم مع بلدان أوروبا الواقعة في حوض البحر المتوسط . وقد تؤكد اهتمام تلك البلدان بالحوار الذي يفتح آفاقا جديدة للتعاون بين البلدان الواقعة على كل شواطئ البحر المتوسط ، وذلك في عمليات الاتصال وتبادل الرأي المبدئية التي قامت بها يوغوسلافيا مع تلك البلدان بموجب تفويض من اجتماع بريوني .

وتعلق يوغوسلافيا على مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أهمية استثنائية باعتباره عملية تقوم على المبادئ الديمقراطية والتكافؤ الكامل بين كل البلدان المشاركة . وأمام اجتماع فيينا الذي يدخل حاليا مرحلته الحاسمة فرمة واقعية للخروج بنتائج ملموسة ، شريطة أن يتحلى كل المشاركين فيه بالواقعية والمسؤولية السياسية ، وأن يضعوا في اعتبارهم مصالح كل البلدان الأوروبية .

وانطلاقا من أهمية التعاون الاقليمي للنهوض بعملية ايجابية تتم على نطاق دولي أوسع كذلك ، اتخذت يوغوسلافيا زمام المبادرة بعقد اجتماع لوزراء خارجية بلدان البلقان . ورغبتنا هي أن نكفل ، عن طريق الحوار البناء والجهود المتضافرة ، تشجيع التعاون متعدد الأطراف بين بلدان هذه المنطقة الأوروبية والمتوسطية في شتى مجالات الاهتمامات المشتركة الواضحة ، والتوصل من هذا السبيل الى بناء مناخ من التفاهم المتبادل ، والاسهام في التغلب على إرث الماضي الثقيل ، والنهوض بعلاقات شائبة ومتعددة الأطراف من حسن الجوار والتعاون ، لما يتسم به ذلك من أهمية حيوية لكل شعوب البلقان وبلدانه .

إلا أن البوادر المشجعة التي تتبدى في عدد من مجالات العلاقات الدولية لم تجد لها نظيرا بعد ، للأسف ، في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، حيث تتجلى كل مناقضات العالم الحديث بصورة متزايدة الحدة . فما زالت كل الانقسامات الاقتصادية وغير الاقتصادية قائمة ؛ بينما الهوة التي تفصل بين العالم الصناعي وعالم البلدان المتخلفة تزداد اتساعا على نحو يندب بالخطر . ومما يؤسف له أننا لا نستطيع في هذا المجال من العلاقات الدولية سوى أن نردد ما تكرر الاعراب عنه من تقييمات سلبية وقلق عميق .

ونحن على اقتناع راسخ بأن الانجازات الايجابية في مجال نزع السلاح وتخفيف حدة التوتر الدولي يمكن أن يكون لها أثر أكثر دواما على العلاقات الدولية بوجه عام إذا اقترنت بخطوات تستهدف تسوية المشاكل الاقتصادية الدولية ، وتحسين وضع البلدان النامية ، وحل مشكلة الديون فوق كل شيء .

ذلك أن أخطر مظاهر عمق التناقضات القائمة في العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية هي ظاهرة الديون الهائلة التي تترشح تحتها البلدان النامية . فقد تجاوزت هذه الديون تريليون دولار ، وأصبحت تمثل بذلك أكثر من ٤٠ في المائة من الناتج الاجمالي لتلك البلدان النامية . ويؤدي عبء خدمة الديون ، وانهيار أسعار السلع الأساسية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، الى استنزاف رأس المال استنزافا بالغاً من البلدان النامية ، ومن ثم الى إفقارها .

إن تطبيق أي سياسة للتكيف الاقتصادي لا تكفل التنمية الأسرع ولا تعوّل على شروط لتسديد الديون أكثر مواتاة بشكل ملموس لن يمكنها معالجة الوضع الذي يزداد صعوبة يوماً بعد يوم . وليس في إمكان البلدان المدينة أن تسدد ديونها بالشروط الحالية . فقدراتها على خدمة تلك الديون تتدهور من سنة لأخرى . وقد أصبح وفاءها بالتزاماتها مسألة تتعلق بعجزها عن القيام بذلك أكثر مما هو مسألة استعداد . لذلك فإن سبيل الخروج من أزمة الديون لا يمكن الوصول اليه دون جهد متضافر من جانب كل من الدائنين والمدينين ، أي الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والبنوك التجارية . ولا يمكن ايجاد حل إلا بتهيئة الظروف المواتية للتنمية المعجلة في البلدان النامية ، وتحسين شروط سداد الديون تحسيناً جذرياً .

وفي بند جدول الأعمال المعنون "أزمة الديون الخارجية والتنمية" ثمة اطار لاتخاذ مزيد من الاجراءات في هذا الاتجاه في الأمم المتحدة . وقد اتخذت الجمعية العامة في العام الماضي بتوافق الآراء قراراً بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي ، يستهدف حل مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية . وقد أكد ذلك القرار الطبيعة العالمية لمشكلة الديون ، وشدد على المسؤولية المشتركة التي يتحملها المدينون والدائنون على السواء لتسويتها . ونحن نتعشم أن يكون بوسعنا هذا العام أن نخطو خطوة تتجاوز ذلك القرار . وتعكس مدى خطورة المشكلة في حد ذاتها .

اسمحوا لي أن أذكر بأن المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد مؤخرا قد حدد التكافل متعدد الجوانب القائم بين هاتين المشكلتين الأساسيتين لعصرنا هذا . وقد أوصى أيضا بمزيد من الدراسة بشأن سبل جديدة لتحويل جزء من الموارد الضخمة التي تستثمر كل عام في صيانة الأسلحة القائمة وفي بحوث الأسلحة الجديدة وانتاجها ، في اتجاه خلق فرص تنموية عامة ، وبخاصة في البلدان النامية .

ونحن مقتنعون بأن ما أحرزته العلوم والتكنولوجيا من تقدم ثوري - بانجازات لم يكن الانسان يحلم بها حتى في الماضي القريب - لا يعترف ، بحكم طبيعته بأية حدود أو حواجز أو انقسامات جغرافية أو سياسية أو ايديولوجية . ذلك أن منجزات العقل البشري ، أيا كان منشؤها ، يجب أن تكون في متناول كل البلدان والشعوب في ظل ظروف متكافئة . ولا بد من وضع الانجازات التكنولوجية في خدمة التنمية للجميع ، ولا يجوز حجبها عن البلدان النامية التي هي في مسيس الحاجة اليها .

وقد أصبحت حماية البيئة من المشاكل الرئيسية في عالم اليوم . وإن تقرير اللجنة التي ترأستها رئيسة وزراء النرويج السيدة برونتلاند ليشدد بصفة خاصة على الصلة بين التنمية والبيئة ، وهو جدير بتقديرنا الخاص .

إن مفترق الطرق الذي بلغه العالم ، والفرص المتاحة أمامنا للدخول في عهد جديد من العلاقات الدولية ، يجعلان من الأمم المتحدة المكان الذي يجري فيه التعبير عن كل المصالح والطموحات والآراء ، والمحل الوحيد الذي يمكن أن تمارس فيه عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيرنا المشترك بطريقة متكافئة وديمقراطية . وقد حان الوقت الآن لتمكين منظمنا العالمية ، بجهودنا ، من الاضطلاع بالمهام التي أنشأها من أجلها بأكبر قدر من الكفاءة ، بدلا من تقويض سلطتها ودورها باعتراضات ترجع إلى أننا لم نستطع أن نحقق من خلالها كل مصلحة فردية .

فواجبنا جميعا ، بغض النظر عن قناعاتنا السياسية والتجمعات التي ننتمي إليها ، أن نكرس أنفسنا بحزم وثبات وعلى نحو قاطع لا لبس فيه ، لتنمية التعاون على

أوسع قاعدة ممكنة ، والنهوض بروح التضامن والتفاهم بدلا من التنافس قصد أن يبرهن كل منا امتيازه على غيره ، والاصرار على أن طريقنا هو الطريق الوحيد الذي ينبغي أن يسلكه الجميع . ففي عالمنا هذا ، وحتى في هذه المنظمة لا يوجد من يمكنه الزعم أن بلاده وأنشطتها الدولية لا تحتمل مزيدا من التحسين ، أو أن الأمور لم يكن في الامكان معالجتها بطريقة أكثر ديمقراطية وتقدمية .

ويجب علينا أن لا نتوقف عند أول نتيجة ايجابية في تخفيف التوترات الدولية . فقد دفعنا شمنا باهظا قبل تحقيق هذه النتيجة بحيث لا يمكننا أن نأمل في مستقبل أفضل أو أن نمضي نحوه بثبات إذا كنا مقيدين بأفكار ومفاهيم تشدنا الى الوراء . إن بداية عملية نزع السلاح لا تستكمل قيمتها إلا إذا استمرت وتلاها حل المشاكل الاقتصادية الخطيرة في العالم ، والتغلب على الازمات وإضفاء الصبغة الديمقراطية على العلاقات الدولية بصورة مطردة . وهذا الامر يمكن ، بل وينبغي ، أن تسهم فيه كل البلدان - الكبيرة والمتوسطة الحجم ، والصغيرة والصغيرة حجما ، والاكثر تقدما والمتقدمة والمتخلفة ، والمنحازة وغير المنحازة - كل البلدان وكل الشعوب وكل المنظمات ذات النية الحسنة والمقاصد النبيلة .

إن السلم والأمن والتنمية أمور مرتبطة ارتباطا وثيقا . ولا يمكن إلا بتحقيقها معا إتاحة الفرصة لنا لبناء عالم يسود فيه الاطمئنان على الخوف ، والرخاء على الحاجة ، والمساواة والتسامح على العنف - عالم تحترم فيه كرامة الأمم والشعوب احتراما عالميا وكاملا .

وإنني آمل في أن نتخذ في هذه الدورة أيضا قرارات تقربنا ، على الأقل من بعض النواحي ، من تحقيق هذه الأهداف النبيلة التي تلتزم بها بلادي التزاما صادقا ، مستلهمة في ذلك المبادئ الأساسية لسياسة عدم الانحياز .

السيد تراوري (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنه لمن دواعي

الشرف الكبير والفخر أن أخطب اليوم هذه الجمعية العامة بالنيابة عن المجلس العسكري لاعادة البناء الوطني وحكومة جمهورية غينيا ، بقيادة فخامة الجنرال لانسانا كونته ، من منطلق تصميمنا السياسي على أن نقدم لها إسهام بلادي المتواضع في إيجاد حلول للمشاكل الكثيرة التي تقلق شعوبنا ودولنا .

وقبل أن أتناول قضايا الساعة الملتهبة أود ، سيدي الرئيس ، أن أفي بمهمة سارة ، ألا وهي التقدم اليكم بالتهنئة الحارة نيابة عن وفد بلادي لانتخابكم العظيم لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وإنني واثق من أن المناقب التي

تتحلون بها بوصفكم دبلوماسيا محنكا ، واقترانها بهيبتكم ونزاهتكم ، ستكفل النجاح الذي نتوقه لهذه الدورة للجمعية العامة .

وأود أيضا أن أعرب عن شكري لسفكم ، ممثل بنغلاديش ، سعادة السيد هومايون رشيد شودري ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة .

وأنتى لي أن يفوتني الإعراب للأمين العام خافيير بيريز دي كوييار عن امتنان شعبنا العميق على الجهود الدؤوبة التي ما فتئ يبذلها لإحلال مناخ من السلم والأمن والازدهار بين جميع الأمم في وضع دولي يسوده الاضطراب وعدم الاستقرار .

إن تقرير الأمين العام المقدم الى الجمعية العامة يؤكد بحق على أن تكافل جميع الدول يجبرها على توسيع مجال تعاونها في إطار تعددية متزايدة ؛ وهذا التعاون ، الذي تتحمل مسؤوليته كل دولة ، هو الذي يمكن من خلاله تحقيق المثل العليا للمنظمة .

وإنني على يقين من أن أهداف هذا التعاون لا يمكن بلوغها إلا بتميز الأمم المتحدة ، باعتبارها الوسيلة الرئيسية لإقامة وصيانة مناخ من الثقة والتفاهم فيما بين جميع الدول ، والأداة القوية لخدمة السلم والتنمية .

وإذ نجتمع من جديد في هذه الجمعية لنجري ، كما اعتدنا ، تقييما لعمل منظمنا ، لا بد لنا أن نقول إن العالم لا يزال منذ الدورة الأخيرة فريسة لكثير من بؤر التوتر . فالعلاقات الدولية ، السياسية والاقتصادية على حد سواء ، لا تزال تتردى ، وضحايا هذه الحالة هم للأسف بلدان العالم الثالث - أي أضعف الكيانات وأكثرها تأثرا .

إن الأحداث العنيفة والمأساوية أحيانا التي وقعت في الأشهر الأخيرة وشهدناها عاجزين عن القيام بأي شيء ، يجب أن تجعلنا ندرك أن العالم الذي نعيش فيه يسوده التكافل . وإننا نعي المدى الذي يمكن أن يمل إليه أثر الصراعات والتوترات على الأمن الشامل ، ونقدر تقديرا متزايدا الملات القائمة بين اقتصادات مختلف المناطق . وهذا ما يجعل بلادي ملتزمة بفكرة إقامة نظام دولي أكثر عدلا وانصافا .

إن جيوب التوتير العديدة في مختلف أنحاء العالم لا تزال تشير قلق بلادي .
 فمن بين المشاكل الرئيسية التي تواجهها منظماتنا هناك الأوضاع المؤلمة
 السائدة في جنوب افريقيا ، حيث يضاعف النظام العنصري المتخلف في بريتوريا يوميا
 تصميمه المتعنت على إدامة فرض الظلم والشقاء والعناء على الاغلبية السوداء ، التي
 يحرمها من حقوقها الأساسية . وهل هناك تحد للمجتمع الدولي أكبر من الانتخابات
 الزائفة التي لا يحق لغير البيض الاشتراك فيها ، والتكليم التام لوسائل الاعلام في
 جنوب افريقيا ، والإبقاء غير المنطقي على حالة الطوارئ ؟ الحق أن مؤيدي نظام
 الفصل العنصري يواصلون استهانتهم بالضمير العالمي بذلك الطابع غير الإنساني
 لسياساتهم الداخلية وبأعمال العدوان المستمرة التي يرتكبونها ضد بلدان خط
 المواجهة والدول المجاورة .

وفي ضوء أنباء أعمال الارهاب الصادر عن الدولة ، بات من الضروري اتخاذ
 موقف جديد ، موقف يتطلب التزامنا الراسخ . ولهذا السبب تضم جمهورية غينيا صوتها
 الى أصوات جميع الدول المحبة للعدالة والحرية ، مطالبة بزيادة المعونة بمختلف
 أشكالها لضحايا الفصل العنصري لتمكينهم من مواجهة جرائم نظام بريتوريا العنصري
 وأعماله المزعزعة للاستقرار .

وإننا نرحب هنا بالقرارات الجسورة التي اتخذت باسم افريقيا في مؤتمر القمة
 الأخير لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المعقود في أديس ابابا بشأن
 الحالة في المنطقة . وإن تطبيق هذه التدابير بخذاغيرها سيساعد بالتأكيد على إزالة
 الفصل العنصري وتحقيق النصر للحق والعدالة ، اللذين يزود عنهما المؤتمر الوطني
 الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا ، وهما حركتا التحرير
 الوطنيان اللتان تؤيدهما بلادي بقوة .

وفيما يتعلق بناميبيا المحتلة احتلالا غير مشروع ، نجد أن المناورات
 التسوية لا تزال مستمرة لتعطيل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .
 أما جيران جنوب افريقيا فانها تواصل ممارسة سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار

والتخويف ضدهم . وفي ضوء دائرة العنف المريعة التي تتميز بها الحالة في ذلك الجزء من افريقيا منذ حين ، فقد آن الاوان لتجاوز الادانة المجردة . فقد برهن نظام الاقلية في بريتوريا لجميع الشعوب والحكومات ذات النوايا الطيبة على مدى تزمته وتعنته ، وعلى ازدرائه التام للقانون الدولي والاعراف العالمية . ويتعين اتباع سبل أكثر فعالية لممارسة الضغط من أجل تأييد كفاح الشعبين المقهورين في جنوب افريقيا وناميبيا وتأييد دول خط المواجهة .

إن التنفيذ الفعال المباشر للجزاءات الالزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق سيُمكن بالتأكيد من إرغام نظام جنوب افريقيا على الامتثال لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ، ومنح الاستقلال لناميبيا والنهوض باقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق في جنوب افريقيا ، تكفل فيه الحرية والمساواة والكرامة للجميع . وتشكل المحراء الغربية أيضا مصدرا للقلق . ويحدونا الأمل في أن أطراف الصراع ستشرع في وقف إطلاق النار ، وفقا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، باعتبار ذلك شرطا مسبقا لتقرير المصير الحر للشعب الصحراوي . وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة عن استحقاق بالامين العام على جهوده اللبقة والفعالة سعيا وراء ايجاد السبل والوسائل الكفيلة بأن تقود المتناحرين الى ابداء قدر من المرونة المفضية الى تحقيق الحل المناسب والدائم للأزمة . وفيما يتصل بتشاد ، يود وفدي أن يفتنم هذه الفرصة ليوجه نداء عاجلا الى أبناء هذا البلد الذي تفرقه دماء الحرب المحمومة منذ عدد من السنين ، بأن يستكملوا عملية المصالحة . ونحن ندعو لليبيا وتشاد الى تهيئة الظروف اللازمة للاقامة السريعة لمناخ من السلم والاخوة والتعاون في المنطقة . ولم يطرأ على الصراع القائم في منطقة القرن الافريقي أي تغييرات ايجابية حتى الآن ، على الرغم من محاولات الوساطة العديدة التي بذلت . وينبغي مواصلة الحوار لتفادي الاخطار التي لا تزال تهدد العلاقات القائمة بين بلدان المنطقة الفرعية . أما الحالة المزعجة السائدة في الشرق الأوسط والتي تسوء يوما بعد يوم ، وكذلك الاخطار الكامنة في تفجر الصراعات مجددا ، فانها تؤكد كلها على ضرورة أن يلتزم المجتمع الدولي تسوية شاملة وفعالة لهذه المسألة . وفي هذا الشأن ، يجدر تشجيع المبادرة الرامية الى عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة من جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وعلاوة على ذلك ، من الواضح أنه بات من الضروري أكثر من أي وقت مضى ايجاد حل تفاوضي للصراع المؤسف الدائر بين ايران والعراق ، والذي يتخذ أبعادا مقلقة

يوما بعد يوم بما يصعده من العنف وما يحدثه من الموت والدمار . وما لم تتوفر الارادة المشتركة والثابتة لانهاء هذه الحرب المدمرة ، فان أمن منطقة الخليج بأسرها سيكون مهددا الى حد خطير ، وسيتهدد معه كامل نظام القيم التي ما زلنا نلتزم بها التزاما عميقا . ولهذا يجب متابعة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ، عن طريق الأمين العام ، وتأبيدها بغية ضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) كخطوة أولى في طريق البحث عن حل عادل لهذه المشكلة .

كما أن المبادرات التي قام بها الأمين العام في الجهود الرامية الى ايجاد حل للصراع الدائر في أفغانستان ينبغي تشجيعها ومواصلة بغية التوصل الى حل سياسي للصراع ، مع الحرص في نفس الوقت على احترام استقلال الشعب الأفغاني وسيادته وسلامته الإقليمية وحقه في تقرير مستقبله دون أي تدخل أجنبي .

وفيما يتعلق بالمسألة الكورية ، لا يمكن ازالة خطر الحرب والتغلب على الصعاب التي تقف عثرة في طريق وحدة الأمة الكورية إلا عن طريق اعادة توحيد هذا البلد سلميا ، دون أي تدخل أجنبي ، وجعل شبه الجزيرة منطقة لا نووية .

ومن الضروري أيضا الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية المتمركزة في كمبوتشيا . وإن العودة الى كمبوتشيا الحرة والديمقراطية وغير المنحازة لها خير ضمان أكيد لانفراج الحالة السائدة في جنوب شرقي آسيا وبزوغ فجر عصر من السلم والأمن .

ومما يبعث على عظيم المخاوف تطور الأزمة في سائر أرجاء أمريكا الوسطى . وفي الوقت الذي نرحب فيه بالالتزامات التي قطعها في الاجتماع الذي عقد مؤخرا في غواتيمالا القادة الرئيسيون في المنطقة ، فاننا نعلق آمالا عريضة على أن جميع الأطراف ستحترم هذه الالتزامات وستسهم في تخفيف حدة التوتر في المنطقة واقامة مناخ تسوده الثقة وحسن الجوار ، وسيكون هذا بمثابة تعبير عن العزم على حماية المبادئ الديمقراطية وسيادة جميع دول المنطقة .

وننتهز هذه الفرصة لنعرب من على هذه المنصة عن عميق التقدير للجهود الرائعة التي بذلتها مجموعة كونتادورا من أجل تحويل هذا الجزء من القارة الأمريكية الى منطقة يسودها السلم والتعاون .

ولا بد أن نضيف الى حالات الصراع هذه تحديات أخرى لا تسهم مع الاسف في قيام مناخ يشجع على استتباب السلم والامن الدوليين . ومن بين هذه التحديات هناك يقينا الازمة الخطيرة العميقة التي طال أمدها والتي تؤثر على اقتصاد العالم عموما وعلى اقتصادات بلدان العالم الثالث بصفة خاصة .

إن الحالة الاقتصادية في البلدان النامية لم تكن أبدا أصوأ مما هي عليه الآن . وعلاوة على ذلك ، فإن الحالة في البلدان الافريقية تتدهور باطراد تحت التأثير المتضافر للعوامل الداخلية والخارجية . والواقع أن اقتصادات بلدان افريقيا تعصف بها نتائج تدهور شروط التبادل التجاري ، والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف ، والزيادة في أسعار الفائدة ، وهروب رأس المال . كما أن الحواجز الحمائية تقف في وجه صادراتها ، مما يسبب انخفاضاً في التدفق النقدي ويقلل من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حيال الدائنين .

وبالنسبة للقارة الافريقية ، أدى التدهور المستمر في شروط التبادل التجاري الى انخفاض بلغ ما يقرب من ١٩ بليون دولار أمريكي في حصلة صادراتها لعام ١٩٨٦ ، في حين بلغت تكلفة خدمة الديون ما يقرب من ٢٠٠ بليون دولار أمريكي في نفس العام . ويزيد على ذلك آثار الجفاف المستمر الخطيرة والكوارث الطبيعية الأخرى .

لقد بات من الجلي أن الجهد اللازم لتصحيح المسار الاقتصادي ينبغي أن ينبثق قبل كل شيء من بلدان العالم الثالث . وهذه البلدان تدرك ذلك ادراكا تاما ، وقد اتخذ كثير منها اصلاحات شجاعة لحياء اقتصاداتها . غير أنه إذا لم تقترن هذه الجهود بدعم مالي كبير وبتفهم عقلائي لمشكلة الدين ، فمن نافلة القول إن التضحيات المبدولة ستندم جدواها في الأجل الطويل وستنتهي الآمال المعقودة عليها الى مراب . والواقع أنه بدون هذا الدعم الخارجي الاضافي ، لن تكون هناك فائدة ترجى من الاضطلاع بمختلف مشاريع وبرامج التنمية المتوخاة في اطار هذه التكييفات الهيكلية بهدف القضاء على شبح الجوع والفقر .

وعلى ذلك فإن المشكلة ذات طابع سياسي ومالي في آن معا ، لان الحالة الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية التي تؤثر على حياة ملايين البشر لا تدعو الى التفاؤل .

وما من حاجة الى التذكير بأنه لا يمكن القضاء على الاتجاهات السلبية في الاقتصاد العالمي إلا على أساس اتخاذ نهج واقعي ومنسق ، دون أنانية أو ضيق نظر . وإن الحوار بين الشمال والجنوب والتعاون بين الجنوب والجنوب يوفران في هذا الصدد اطارا مناسباً لقيام مزيد من العدالة الاقتصادية على الصعيد الدولي .

ومن بين شواغل عصرنا التي تحتل مكاناً مركزياً هناك السلم والامن والتنمية وهي عناصر مترابطة ارتباطاً لا ينفصم ، تحتل مركزاً أساسياً ولا يمكن الاستغناء عنها في التقدم العام للبشرية . ولدى تقييم العمل الذي اضطلعت به منظمتنا في هذا القطاع الحيوي ، نلاحظ بأسف عدم احراز نتائج ايجابية في تنفيذ العديد من الاتفاقات والقرارات .

أما تصاعد سباق التسلح وتردي الأحوال في بؤر التوتر ، بالإضافة الى الرغبة في السيطرة التي تبديها بعض الدول الكبرى ، فانها تخلق كلها هوس حرب حقيقي بين الشعوب وتعرض سيادتها وبقائها للخطر . ولهذا السبب نحني ونشجع مفاوضات نزع السلاح التي تجريها الدولتان العظميان الرئيسيتان ، آمليين أن تفضي تدريجياً الى القضاء الكامل والمطلق على السلاح النووي من على وجه كوكبنا .

وكما أبرز بحق المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية الذي عقد مؤخراً ، فان تنفيذ هاتين العمليتين المتميزتين والمترابطتين في آن معا سيهيئ الظروف المواتية لتحقيق تقدم الشعوب ورخائها . والى أن يتحقق ذلك ، نجد أن المنجزات العلمية والتكنولوجية تسفر عن اهدار موارد هائلة في سباق التسلح ، بينما يعاني ملايين البشر من الفاقة والامية والجوع والمرض . بيد أنه عن طريق نزع السلاح العام والكامل ، يمكن تخصيص جزء من الموارد التي ستتوافر من ذلك لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث .

ولهذا السبب ، يؤمن وفد بلادي بأنه لا يمكن اقرار سلام دائم دون تضييق الهوة التي تفصل بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة . وبالتالي ، يتعين علينا جميعاً دون استثناء ، في مواجهة التهديد بالدمار النووي والاحتياجات الاقتصادية الملحة ، أن نعمل معا من أجل ارساء أسس سلم وأمن كاملين ، هما الشرطان المسبقان لتحقيق التقدم والتفاهم بين الشعوب .

وفي الختام أعرب عن الأمل في أن تتوّج أعمالنا بالنجاح ، وأنني مقتنع بأن جميع الأمم سوف تضمن الاحترام الدقيق لمبادئ الميثاق وتعمل دون كلل على تحقيق أهدافه النبيلة الخاصة بالسلم والعدالة والتقدم .

وسوف تظهر هذه الخطوة ، أننا نحل الحب مكان الكراهية ، وأننا نتجنب طريق الإفراط المحفوف بالمخاطر الى طريق التفكير الواضح ، وأننا نتخلى عن مجرد الغضب المغتقر الى التضجج الى الحوار الصريح المشمر .

وفضلا عن ذلك سوف نعرب بالتالي عن ارادتنا المخلمة في التطلع جميعا معا وبعزم الى مستقبل قائم على الأمل والصفاء .

السيد أوبادهيايا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، يشرفني أن أنقل اليكم وإلى هذه الجمعية العامة تحيات مولاي صاحب الجلالة الملك بيريندرا بير بركام شاه ديف ، وأطيب تمنياته بنجاح الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة .

وباسم وفد بلادي وباسمي شخصيا ، يسعدني غاية السعادة أن أهنيكم على انتخابكم بالاجماع لشغل المنصب السامي ، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين وبقدر ما يعد هذا تحية لتمسك الجمهورية الديمقراطية الألمانية بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها ، فإنه يعد تحية أيضا لفخامتكم لما تتحلون به من صفات شخصية ومهارة دبلوماسية . ووفد بلادي مقتنع بأن الجمعية العامة سوف تحقق النتائج المرجوة تحت قيادتكم القديرة . وأود أن أتقدم بالتهاني الى السفير جوزيف فيرنر ريد بمناسبة تعيينه وكيلا للأمين العام لشؤون الجمعية العامة .

كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي العميق لفخامة السيد همايون رشيد شودري الذي قاد أعمال الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين بتميز وحكمة . وأنتهز هذه الفرصة أيضا لأحيي الأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كويبيار لسعيه الدائب من أجل قضية السلم والتعاون الدوليين ولجهوده البارزة لجعل منظومة الأمم المتحدة أكثر كفاية وفعالية .

ان الأمم المتحدة تقف منذ حين شاهدا لا حول له ولا قوة للأخطار المتزايدة وللتدهور في الحالة الدولية . فسباق التسلح المتصاعد ، سواء في المجال النووي أو المجال التقليدي ، وأوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي المتزايدة الاتساع بين الدول والشعوب ، وتزايد مناطق أو حوادث التوتر والتدخل والنزاعات ، كل هذا أصبح يمثل صورة مزعجة للعالم وهو يترنح صوب القرن الحادي والعشرين . ومن الواضح ، أن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة دون علاج أو مواجهة ، وإلا تترتبت عليها أoxم العواقب .

من هذه الخلفية إذن نرحب بالتحوّل الأخير في الاحداث في العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . ويشجعنا على ذلك بشكل خاص الاتفاق من حيث المبدأ على ازالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى في جميع أنحاء العالم . وبينما يمثل هذا الاتفاق نفسه انجازا عظيما في عملية نزع السلاح ، فإننا نعتقد أن من شأنه أن يساعد على بناء الثقة المتبادلة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، وأن يمهد الطريق الى مزيد من المبادرات والاتفاقات التي قد تكون أكثر أهمية . واذ متمسك نيبال كعهدما دائما بهدف نزع السلاح العام والكامل ، فإن من الطبيعي لنا أن نأمل في الحفاظ على الزخم الحالي وعدم إفلات أية فرمة تتاح لوقف أو عكس اتجاه سباق التسلح في أي مجال آخر .

وبينما نعلق الأهمية القصوى على نزع السلاح النووي بسبب القدرة اللانهائية للأسلحة النووية على احداث الدمار ، نشعر بأننا لا يمكن أن نتغافل عن سباق التسلح التقليدي المتصاعد دوما ، حيث تستحوذ هذه الأسلحة على ٨٠ في المائة من الانفاق العسكري العالمي ، وقد استخدمت في أكثر من ١٥٠ نزاعا في أكثر من ٧٠ بلدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

لقد عقد هنا في الأمم المتحدة منذ اسبوعين فقط المؤتمر الدولي بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . والى جانب دراسة العلاقة الوثيقة بين هذين التحديين العاجلين اللذين يواجهاننا في عصرنا الحاضر ، كان المؤتمر مفيدا في ابراز ما يفرضه سباق التسلح الذي لم يسبق له مثيل من مخاطر جسيمة ، لا على الأمن الدولي فحسب ، وإنما أيضا على استقرار ورفاهية الشعوب والدول .

إن نيبال تتطلع بأمل كبير الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة
المكرّسة لنزع السلاح ، المقرر عقدها في العام القادم . ونأمل في أن تنظر الدورة
الاستثنائية أيضا في مبادرات ومفاهيم جديدة تخدم التقدم في قضية نزع السلاح ، بما
في ذلك انشاء مناطق سلم وغير ذلك من تدابير بناء الثقة والحد من النزاعات .
وفي هذا الاطار ، أود أن أذكر بأنه في وقت يرجع الى عام ١٩٧٥ اقترح جلاله
الملك بيريندرا إعلان نيبال منطقة سلم ، وهو اقتراح يسرني أن أقول إنه حصل على
التأييد القيم لـ ٨٥ دولة عضوا في الأمم المتحدة أعرب لها عن امتناننا العميق .
ونحن نعتقد أن تحقيق هذا المطلب لا يبرر تماما الاساس المنطقي للمؤتمر الدولي الاخير
بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية فحسب ، وانما ما هو أهم من ذلك ، يسهم اسهاما
بارزا في تعزيز السلم في ذلك الجزء الاستراتيجي من العالم . ومن المتصور أن يكون
نموذجا لاستقرار السلم في مناطق حساسة من الناحية الجغرافية السياسية في العالم .
إن أي نظرة شاملة الى الحالة السياسية العالمية لا تدعو الى الارتياح .
فبينما نشهد أن ذلك النزوع القديم لدى الاقوياء الى فرض ارادتهم على الضعفاء
لا يزال قائما دون هوادة ، إلا أن شبح التدخل الخارجي يبدو وقد أخذ أبعادا أكثر
خبثا وأشد خطورة . واذا كان مشهد المسرح العسكري السياسي في غربي آسيا ، يعطينا
احساسا بأن ما نراه ليس بالجديد ، فإن من الصعب أن ننظر بهدوء الى تصعيد حدة
التوتر في منطقة الخليج الفارسي . ولما كنا لا نزال نشعر بالقلق إزاء النزاع
الجاري بين بلدين صديقين لنا من بلدان عدم الانحياز هما ايران والعراق ، فلدينا
ما يبرر الأمل في أن يساعد القرار الاخير الذي أصدره مجلس الأمن والجهود التي يبذلها
الأمين العام على إعادة السلام في نهاية المطاف الى منطقة مزقتها سبع سنوات طوال من
النزاع بين الاشقاء .

وانطلاقا من القلق الذي ظل يساور نيبال إزاء التطورات في امريكا الوسطى
طوال السنوات العديدة الماضية ، فإنها قد أيدت جهود مجموعة كونتادورا لإعادة إحلال
السلم .

وقد رحبت نيبال بحرارة باتفاق السلم الذي وقعه مؤخرا خمسة من رؤساء دول أمريكا الوسطى في مدينة غواتيمالا ، ونحن نؤكد مجددا ايماننا بأن السلم الدائم في أمريكا الوسطى لا يمكن احلاله إلا إذا حرصت جميع الدول التي لها روابط بالمنطقة أو مصالح فيها على أن تحترم مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى وتلتزم به التزاما صارما .

وفي موضع أقرب الى بلدنا ، رحبت نيبال أيضا بالاتفاق الذي توصلت اليه الدولتان الصديقتان الجارتان في جنوبي آسيا ، وأعني بهما الهند وسري لانكا ، ونحن نأمل في ألا يؤدي هذا الى انتهاء العنف العرقي فحسب ، بل أن يساعد أيضا على تعزيز وحدة سري لانكا وسلامتها الاقليمية .

وفي نفس الوقت ، تبقى المشاكل المحزنة والمالوفة في غرب آسيا وأفغانستان وكمبوتشيا تذكرة قائمة بمدى ضالة التغيير الذي طرأ على العالم خلال أكثر من أربعة عقود منذ إنشاء هذا الجهاز العالمي الذي يسعى ، ضمن ما يسعى اليه ، الى حماية الدول الضعيفة والنهوض بالدول الفقيرة . ففي غرب آسيا ، لا تزال آفاق التوصل الى سلام دائم قائمة كعهدها أبدا ، على الرغم من بوارق الأمل في أن عددا من مواقف الماضي المتملبة التي منعت التسوية السلمية الشاملة في الماضي قد يتخلى عنها الآن .

ان السلام في رأينا سيظل مستعصيا على غرب آسيا ما دام الفلسطينيون محرومين من اقامة وطن خاص بهم في المنطقة ، ولن يكون هناك سلم مستقر إلا اذا انسحبت اسرائيل من الأراضي التي تحتلها منذ نشوب الصراع العربي الاسرائيلي في ١٩٦٧ . كما ان السلم لن يعود الى المنطقة طالما بقي الإنكار لحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها .

ولا تزال محنة لبنان مبعث قلق عميق ، لاسيما ان جزءا من دولة ذات سيادة يعامل وكأنه يقع داخل المجال الدفاعي لجار أقوى . إن نيبال ترفض رفضا تاما أي مذهب او مدونة اخلاقيات دولية تستند الى فرضية غير معقولة تزعم ان أمن بعض الدول أضمن من أمن دول أخرى . ونيبال تفخر بالمشاركة في عمليات صيانة السلم التي تقوم بها قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وتقف على أهبة الاستعداد لمساندة أي تحرك يعيد الى لبنان السيادة الكاملة على أراضيه . ونحن نشعر بالقلق بسبب الحالة المالية غير المرضية لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ونؤكد مسؤولية جميع الدول الاعضاء في هذا الصدد . وتكرر نيبال نداءها من أجل التسوية السلمية لمشكلة قبرص وتجدد تأييدها الحازم لسيادة الجزيرة وسلامتها الاقليمية واستقلالها وطابعها غير المنحاز .

إن نيبال تنظر الى الحالة في افغانستان وكمبوتشيا بقلق عميق . ومع ان السنة الماضية شهدت بعض التطورات الجديدة في الاوضاع المحلية في هذين البلدين المحاصرين ، إلا أنه لم يطرأ أي تحول أساسي بالنسبة لوجود القوات الاجنبية الذي طال أمده . ان نيبال تقدر الجهود المستمرة للأمين العام وممثله الخاص من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية ، ولاسيما في افغانستان حيث لم تُحسم حتى الآن الخلافات بشأن الاطار الزمني للانسحاب ، رغم أن الهوة بين هذه الخلافات قد ضاقت الى حد ما ، وان لم تكن قد زالت تماما . وتكرر نيبال تأييدها الحازم لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن افغانستان وكمبوتشيا ، بما في ذلك الشروط الضرورية ، مثل انسحاب جميع القوات الاجنبية والممارسة الكاملة والحررة للشعبين المعنيين لحقهما في تقرير مستقبلهما السياسي دون أي تدخل خارجي .

وتعتقد نيبال ان الحالة القابلة للانفجار في كوريا تحتاج الى معالجة عاجلة .
وتحقيقا لهذا الغرض ترحب نيبال بأي تحرك من أجل زيادة الاتصال والتعاون بين شطري
كوريا ، وتؤمن أيضا بأن إعادة توحيد كوريا بطريقة سلمية أمر يمكن تحقيقه على الوجه
الافضل بواسطة الشعب الكوري نفسه دون أي تدخل خارجي .

ولا يمكن لأي استعراض للحالة الدولية أن يكون موضوعيا أو كاملا ما لم يأخذ
بعين الاعتبار الحالة المخزية القائمة في جنوب افريقيا ، حيث بلغ نظام المتعصبين
العنصريين الذروة في إتقان نظام استغلال بشع يفرضه على أغلبية سكان البلد .
واستنادا الى القوة العسكرية والى تأييد من بعض الدوائر تندفع برييتوريا بتهور على
طريق الفصل العنصري ، وذلك على الرغم من أن هناك دلالات واضحة على حدوث تصدع داخل
صفوف البيض في جنوب افريقيا فيما يتعلق بعدم جدوى التمسك الاعمى بهذا النظام الاثم .
ويشرف نيبال أن تحتل مقعدا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . وتكرر
نيبال بهذه المناسبة اعتقادها العميق بأن تطبيق الجزاءات الاقتصادية الالزامية
الشاملة لا يزال هو الاسلوب الافضل ، وربما الاخير ، لتحقيق التحول السلمي الى مجتمع
تمثيلي متعدد الاطراف في جنوب افريقيا .

وقد أسعد نيبال أسهامهم اسهاما متواضعا في صندوق التضامن لخدمة الجنوب
الافريقي الذي قررت اقامته حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمة هراري لتوفير المساعدات
العاجلة لدول خط المواجهة وغيرها من الدول الافريقية لتمكينها من مواجهة آثار
الجزاءات الانتقامية التي تفرضها برييتوريا العنصرية .

ان نيبال تعتقد اعتقادا راسخا إن أي مزيد من التأخير في منح الاستقلال
الفوري والكامل لناميبيا من جانب جنوب افريقيا تكتنفه مخاطر جسيمة على السلم
والامن الدوليين . ونحن نحيي الكفاح البطولي للشعب الناميبي في سبيل الاستقلال تحت
قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ونكرر نداءنا الى المجتمع
الدولي للتعجيل بجميع الجهود الرامية الى التنفيذ المبكر لقرارات مجلس الامن ذات
الصلة وقرارات الامم المتحدة الاخرى بشأن منح الاستقلال لناميبيا .

وكان من دواعي سرور نيبال أن تشارك في المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه الماضي . وهي تلتزم التزاما كاملا بالاسهام بنصيبها المتواضع في القضاء على تلك الآفة الاجتماعية . وأود أن أذكر بأن نيبال انضمت الى الاتفاقية الموحدة بشأن العقاقير المخدرة لعام ١٩٦١ ، بصيغتها المعدلة بمقتضى بروتوكول ١٩٧٢ في مؤتمر فيينا . وقد اشتركت نيبال أيضا اشتراكا نشطا في التصدي لهذه المشكلة الاجتماعية على الصعيد الاقليمي بالتعاون مع جيرانها في جنوب آسيا .

وثمة آفة أخرى حديثة العهد نسبيا ، هي الارهاب وتلتزم نيبال بالمثل التزاما كاملا مع شركائها الستة الآخرين في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، بالقضاء عليه . ويسعدني أن أعلن أن خبراء الرابطة أعدوا مشروع اتفاقية متبجته لجنبتها القائمة في كاتماندو في الشهر المقبل .

انني أشعر بسعادة غامرة لأن رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي أحرزت مزيدا من التقدم منذ أن تكلمت هنا في العام الماضي . فلم يعد لها فقط أمانة كاملة مقرها في كاتماندو ، ولكنها أحرزت أيضا تقدما كبيرا في التحول الى أداة فعّالة للنهوض بالتعاون الاقليمي بين خمس سكان العالم . فضلا عن هذا تعتقد نيبال أن نجاح الرابطة يمكن أن ينهض بدرجة أكبر بمفهوم التعاون بين الجنوب والجنوب الذي تعززه بين أطراف أخرى بلدان حركة عدم الانحياز التي تعتبر نيبال عضوا مؤسسا فيها . ولهذه الاسباب نقوم في نيبال بالاستعدادات الضرورية كي نضمن أن اجتماع القمة الذي ستعقده الرابطة في كاتماندو في الأسابيع القليلة القادمة سيحقق نتائج ملموسة ، شأنه في ذلك شأن اجتماعي القمة السابقين .

إن الحالة الاقتصادية الدولية حالة محزنة يواجه العالم النامي فيها أزمة لها أبعاد لم يسبق لها مثيل . وتتسم هذه الحالة ، ضمن ما تتسم به ، بهبوط أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الفائدة ، والحمائية ، وانكماش الاقتصاد العالمي . وبسبب اقتران انخفاض معدلات النمو العالمي وتزايد أوجه التعقيد وعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي ، لم يتحقق عملا ذلك الدعم الذي تستوجب الحاجة الماسة تقديمه

لتنمية البلدان النامية ، بل تحققت بدلا من ذلك الصورة القاتمة المتمثلة في انخفاض أسعار السلع الأساسية ، وركود المساعدات الإنمائية الرسمية ، وعبء الدين الخارجي الفادح الذي تترجح تحته البلدان النامية . وأدى ذلك إلى تفاقم التوترات السياسية ، وهو أمر يندرج بحدوث تمزق في نسيج المجتمع في عديد من البلدان النامية ويشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين . ولذلك لا تزال التنمية الطويلة الأجل للبلدان النامية تحت رحمة أوجه الإجحاف السائدة في النظام الاقتصادي العالمي الذي لم يعد يخدم بصورة وافية أهداف التقدم الاقتصادي والاجتماعي العالمي .

ولئن كانت الحالة الاقتصادية للبلدان النامية في مجموعها قاتمة بما فيه الكفاية ، فهي في البلدان الأقل نموا تستاهل اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي . وانطلاقا من هذه الحقيقة ، يعلق وفد بلادي أهمية كبرى على الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي اختتم أعماله في جنيف في الشهر الماضي . وفي كاتماندو في أوائل هذا العام ، اشتركت نيبال مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في استضافة اجتماع رفيع المستوى للخبراء الحكوميين من ٢٨ بلدا ، وممثلي أربع منظمات دولية ، وذلك لبحث مشاكل البلدان الأقل نموا استعدادا لمؤتمر الاونكتاد السابع .

ان وفدي يشاطر الامين العام للأمم المتحدة رايه القائل بان الاونكتاد السابع كان خطوة الى الامام نحو إعادة تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية . ونحن نؤمن بان الارادة السياسية التي أبدتها كل المجموعات في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية تبشر بالخير لمستقبل التعاون المتعدد الاطراف ولاستمرار الحوار بشأن التنمية على حد سواء . ويسعد وفدي أيما معادة أنه قد تم التأكيد على النحو الواجب على عناصر مثل الحاجة إلى توفير نمو مستمر وغير تضخمي في البلدان النامية ، وعلى مسؤوليات البلدان النامية ، والاتجاه الجديد نحو وضع استراتيجيات دين تعني بالنمو ، وإمكانية تجدد التعاون فيما بين الحكومات في مجال السلع الاساسية ، وعلاوة على كل ذلك ، إعادة التأكيد على أهمية بذل جهود أنشط لدعم تنمية اقل البلدان نموا . وبينما يرحب وفدي أيضا بالاعتراف بعنصر التكامل بين الاونكتاد والاتفاق العام بشأن التجارة والتعريفات الجمركية (غات) في جهودهما للنهوض بالتجارة العالمية ومكافحة الحمائية وتوطيد دعائم النظام التجاري العالمي نأمل بإخلاق ألا تلقى توقعات اقل البلدان نموا ، وهي توقعات أشارها الاونكتاد السابع ، نفس المصير الذي لقيته الالتزامات غير المنفذة التي وُعدت بها هذه البلدان بمقتضى برنامج العمل الاساسي الجديد للثمانينات التي أرسيت معالمه في مؤتمر باريس لعام ١٩٨١ . وتعتقد نيبال أيضا أنه لا بد من إيلاء الاولوية الواجبة للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا الذي أقرته بالإجماع الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة المعقودة في عام ١٩٨٦ .

ان التنفيذ العاجل لبرنامج العمل الاساسي الجديد يلقي اهتماما خاصا لدى نيبال وهي ، تحت قيادة جلاله الملك بيريندرا الحكيمه ، لا تدخر جهدا اليوم لتلبية الاحتياجات الاساسية للشعب في مجال الاغذية والماوى والملبس والرعاية الصحية الاولوية والتعليم والامن بحلول نهاية هذا القرن . ان هذه المساعدة الدولية ستكون موضع ترحيب بشكل خاص لأنها مطلوبة لتعزيز جهود نيبال في تنمية الموارد المائية والتحريج . إن

منع التدهور البيئي في سفوح جبال الهمليا أمر ستكون لها آثار ايجابية جدا على ملايين البشري الذين تعتمد حياتهم الى حد كبير على الانهار التي تنبع من جبال الهمليا وتصب في خليج البنغال ، فضلا عن أنه يسهم في التخفيف من حدة مشكلة النقص المزمع في الوقود في نيبال .

ان نيبال إذ تقر بالترايط الوثيق بين البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترحب بحرارة بالفة بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية .
شمة نتيجة هامة امغرت عنها الدورة الحادية والاربعون للجمعية العامة ،
الا وهي اعتماد العديد من الاملاحات الادارية والمالية التي تستهدف تحسين كفاءة وفعالية الامم المتحدة . وقد شجعتنا كثيرا المنجزات التي تحققت حتى الآن ، ونعتقد انه لابد لعملية الاملاحات والتجديد من ان تستمر . بيد ان نيبال لاتزال تعتقد ان الإمساك عن دفع المستحقات من جانب واحد ستترب عليه آثار خطيرة ليس بالنسبة لهذه العملية فحسب بل أيضا بالنسبة لمستقبل الامم المتحدة وتعددية الاطراف .

وختاما ، أود ان أؤكد من جديد التزام نيبال الراسخ بمبادئ ومقاصد الامم المتحدة . واغتتم هذه الفرصة لكي أؤكد استمرار تأييد نيبال لحركة عدم الانحياز التي نصرّ على أنها ليست اقل أهمية اليوم عما كانت عليه عند تأسيسها قبل أكثر من ربع قرن . وأود أيضا ان أشكر أعضاء المجموعة الآسيوية في الامم المتحدة على تأييدهم القيم والإجماعي لترشيح نيبال للعضوية غير الدائمة في مجلس الامن للفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ . ان نيبال تؤكد انه اذا انتخبها هذه الجمعية فإنها ستظلع بالمسؤوليات الجسيمة المترتبة على هذه العضوية بطريقة تتمشى مع الثقة التي اودعت فيها . وعلى أي حال فإن نيبال كعهدها دائما مستعدة للتعاون في أي معنى من شأنه ان يعزز الاهداف والمقاصد السامية للامم المتحدة ، وذلك اقتناعا منها بان الامم المتحدة ما برحت تمثل بحق أفضل أمل للبشرية في إقامة عالم انساني يرفرف عليه الرخاء .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٥